سلسلة نصوص تراثية للباحثين (٤٢١)

سبب الخلاف ومنشأ النزاع

من خلال مصنفات اللغة و الأدب والنحو

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٣هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

١. "أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري فيقول: لا أدري، ما وجدت في كتاب الله – عز وجل – عملت به، بل يؤخذ بذلك إذا أتى عن الثقات، وكان مما يجوز أن يتعبد الله – عز وجل – عملت به" بل يؤخذ بذلك إذا أتى عن الثقات، وكان مما يجوز أن يتعبد الله – عز وجل – به عباده، ولم يضاد العقل والكتاب فإذا أتت أخبار الثقات بالشيء وضده، ولم يكن في نقلة المخبرين من يتهم بقلة ضبط ولا وهم، ولم يكن الخلاف في ذلك من جنس ما قدمنا، إلا أن من رواية الشيعة عن الأئمة – عليهم السلام – فقد علم أنهم – صلوات الله عليهم – لا يأمرون بالشيء وضده لأنهم حكماء، والمناقضة عن الحكماء منفية، احتاط العالم بأن **سبب الخلاف** في ذلك إنما هو خروج الجواب في أحد الحالين على سبيل التقية، والتقية إنما هي فيما خالف فتيا العامة، فلذلك أوصوا – عليهم السلام – فيما يؤثر عنهم، ولا يختلف فيه علماؤهم بأن نعمل فيما تضادت به الرواية عنهم بما يخالف فتيا العامة وعملها. وإن نقل إلينا أصحابهم عنهم – عليهم السلام – ما لا يعلم مخرجه [وقفنا فيه] ووكلناه إلى عالمه، ولم نعتقد في شيء منه تصديقاً ولا تكذيباً إلى أن يتبين لنا ما يوجب أحدهما فنعتقده، إذ كان اعتقاد الباطل عندنا كدفع الحق، وبذلك أمرونا فقالوا: الأمور ثلاثة، فأمر تبين لك رشده فاتبعه، وأمر تبين لك غية فاجتنبه، وأمر اشتبه عليك فكله إلى عالمه وهذا ما في الاعتقاد [وبالله التوفيق والسداد].." (١)

٢. "والمتفق عليه في زيجاتهم ان الخط الواصل بين " لنك " وبين جبل " ميرو " ينصف العمران في الطول ويمر على مدينة " اوجين " وقلعة " روهيتك " ونهر " جمن " وبرية " تانشير " والجبال الباردة ، ومن هذا الخط تؤخذ ابعاد المدن في الطول ، لم اجد بينهم فيه خلافا سوى ما في كتاب " ارجبهد " الكسمبوري وهذا لفظة : الناس يقولون ان "كركيتر " يعني برية تانشير على الخط المار من لنك الى ميرو على مدينة اوجين ويحكونه عن " بلس " وهو افضل من ان يخفى عليه ذلك فان اوقات الكسوف تكذب ذلك و " برت سوام " يزعم ان فضل ما بين الطولين فيه مائة وعشرون جوثرنا ، فهذا ما قاله ارجبهد ؛ واما يعقوب بن طارق فأنه قال في " تركيب الافلاك " : ان عرض اوجين اربعة اجزاء وثلاث اخماس ، ولم يذكر لنا في الشمال هي ام في الجنوب ، ثم حكى فيه عن الاركند انه اربعة اجزاء وخمسا جزء ، واما نحن فوجدناه في الاركند في مثال لما بين اوجين وبين المنصورة وعبر عنها ببرهمناباذ وهي "

---

(١) البرهان في وجوه البيان ابن وهب الكاتب ص/٩١

بمهنوا " اما عرض اوجين فاثنان ٤١٧ وعشرون ٤١٨ جزءا وتسع وعشرون ٤ دقيقة واما عرض المنصورة فأربعة وعشرون ، جزءا ودقيقة ، وذكر للواهنية وهي " لوهاربي " ظل الاستواء انه خمس اصابع وثلاثة اخماس اصبع ، والمتفق عليه في الزيجات من عرض اوجين انه اربعة وعشرون جزءا تسامته الشمس في المنقلب الصيفي ، وذكر " بلبهدر " المفسر ان عرض "كنوج "كو له وعرض " تانيشر " ل يب وكان العالم ابو احمد بن جيلغتكين ٤١٩ قاس عرض مدينة "كرلي " فوجده كح . وعرض تانيشر كز وبينهما على العرض ثلاث مراحل ولست اعرف **سبب الخلاف** . وفي زيج "كرن سار " ان عرض "كشمير " لد ط وظل الاستواء بها ح ز . وقد وجدت ان عرض قلعة " لوهور " لدى ، ومنها قصبة كشمير ستة وخمسون ميلا نصفها حزن ونصفها ، والذي امكنني رصده من العروض فأن " غزنة " لج له و "كابل " لج مز و "كندي " رباط الامير لج نه و " دنبور ٤٢٠ " لد ك و " لمغان " لد مج و " برشاور " لد مد و " يهند " لد ل و " جيلم " لج ك وقلعة " نندنه " لب ، وبينها وبين " مولتان " قريب من مائتي ميل و " سالكوت " لب نح و " منم ككوى " لا ن و " مولتان "كط م .ومتى كانت العروض معلومة والمسافات بينهما مقدرة امكن الوصول الى منا بينها في الطول على ما في الكتب التي احلنا عليها ، ولم نجاوز هذه المواضيع المذكورة في ارضهم ولا وقفنا على الاطوال والعروض من كتبهم ، والله المعين على تحصيل المطالب !.

لب – في ذكر المدة والزمان بالاطلاق وخلق العالم وفنائه." (١)

٣. "القاضي أبو أحمد منصور الأزدي. ومن مرو: أبو القاسم علي الموسوي.

ومن بلخ: شرف السادة أبو الحسن الحسيني. ومن الرّخّج: العميد أبو بكر القهستاني «١» .

ولكنه، وبعد أن يتمّ ترجمتهم، يعود فيستدرك اثنين آخرين، «صدرين كانا من أركان الحضرتين وأعيان الدولتين. ولهما عندي أياد أعدّ منها ولا أعدّدها» : أحدهما: أبو الحسن علي البركزدري والآخر: أبو نصر الكندري «٢» .

ونراه في القسم السابع يخصص ترجمة لعشرين ممّن لم يجر لهم رسم في سائر الأقسام لشهرتهم في فنون أخرى كالنحو والبلاغة واللغة، وكلهم أعلام في هذه الفنون. وقد كان عمله هذا جليلا، إذ حكى لنا عن زاوية مهمة من حياة أمثال ابن فارس وابن جنّي والجوهري والخوافي وشريح السّجزي والورّاق وابن برهان و.. واعتبر عمله هذا جديدا في بابه «٣» ، إذ سجّل لنا حياتهم الأدبية، وذكر لنا شيئا من

(١) تحقيق ما للهند ص/١٢٣

أشعارهم، ولم نكن نعهد عند بعضهم– قبل هذه الصفحات– هذا اللون. ولم ير بدّا من وضعهم موضعهم المختصّ بهم دون الشعراء الآخرين، وهو جديد في هذا الباب فعلا، ولم يسبقه إليه أحد، لأنّك «إن ألجمت في طلبهم عرابا، وزممت بختا، لم تلحق لهم في سائر الطبقات أختا» .
هذه العناية التي وجدناها في الأقسام الأخيرة من الدمية، لا تظهر لنا جليّة في القسمين الأول والثاني. إذ لم ينظّم أقسام الجزء الأول كما لم يرتّب أعلامه بالشكل الذي فعله في الجزء الثاني، إذ أنه اعتنى بترتيب أعلامه اعتناء النظّام للقلائد. والداعي الى هذا التقصير، فيما نحسب، يعود الى أنّ الجزء الأول كتب في مراحل التأليف الأولى. وإذا علمنا أن الباخرزي أمضى أكثر من ثلاثين سنة في تأليفه هذه الدمية أدركنا، من هذا الزمان الطويل، **سبب الخلاف**." (١)

٤. "كعطى، ويونس يحذف الأخيرة ويجعل فيما يليها الإعراب، ويمنع الصرف، وهو اختيار سيبويه، والمبرد.

فإن كانت لاما نحو: كروان، فالقلب والإدغام ليس إلا، فتقول: كريان، وقيل: كريوين، وعن الفارسي: كريين، لا تظهر الواو كما تظهر في «أسيود» وعنه أيضا كريان، **وسبب الخلاف** قولهم: كراوين أهو فصيح أو شاذ؟

وإن كانت الواو للإلحاق في كلمة خماسية نحو: «عطود» جمع عطاويد، و «عثول» جمع عثاويل، وعثاول، فتقول على مذهب سيبويه: عطيد، وعلى مذهب المبرد: عطيد، وقد أجاز سيبويه هذا أيضا، فسيبويه يسقط الواو الأولى، كإسقاطه واو فدوكس، كأنه ألحق أولا ببنات الأربعة، فقيل: «عطود» ثم زيد عليه واو ساكنة، فصار ك «عدبس»، والمبرد يدغم ياء التصغير في الواو الأولى بعد قلبها ياء، وتنقلب الثانية ياء لسكونها رابعة، فصارت كواو «مسرول» وسيبويه يقول فيه: مسيريل، وتقول في «عثول» على مذهب سيبويه: عثيل." (٢)

٥. "وقال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا إلا الأخفش؛ فإنه أجاز اللتيا بالضم، وفي التثنية: اللذيان، واللتيان وفي جمع اللذيا على مذهب سيبويه: اللذيون، واللذين، وعلى مذهب

---

(١) دمية القصر وعصرة أهل العصر الباخرزي ٣/١٥٧٨

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي أبو حيّان الأندلسي ١/٣٥٦

الأخفش، والمبرد، اللذيون، واللذيين كالمقصور **ومنشأ الخلاف** من خلافهما في التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف «اللذيا» حين ثنوا حذفا للتخفيف، وللفرق بين تثنية غير المتمكن، والمتمكن، فالحذف ليس لالتقاء الساكنين، والأخفش يقدرها ثم يحذفها لالتقاء الساكنين، ولم ينقل عن العرب شيء يستند إليه في جمع اللذيا، وقالوا في جمع اللتيا: اللتيات.

وأما «اللاتي» فمذهب سيبويه وظاهر كلامه: أن العرب لا تصغر اللاتي.

قال سيبويه: استغنوا بجمع الواحد المحقر السالم إذا قلت: اللتيات،." (١)

٦. "وبين الاصوليون طريقة النظر والاجتهاد تلك، من خلال ما مثلوا به. فما عرض له الخفاء في افراده؛ بسبب اختصاص كل منها باسم يميزه ، كلفظ (السارق) في قوله تعالى: ((والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)) (١) ، فهو لفظ ظاهر فيما وضع له (وهو كل من اخذ مالا منقولا مملوكا للغير خفية من حرز مثله)، لكن دلالته غير واضحة على بعض افراد أو انواع السارقين؛ فلا يتضح انطباقه عليهم، كلفظ (الطرار أو النشال) وهو من يأخذ مال الغير– مع حضور المالك ويقظته – بسرعة فائقة. وكذلك لفظ (النباش) وهو من ينبش القبور، فيأخذ اكفان الموتى، وهو شيء مرغوب فيه، وليس مملوكا لاحد .

وسبب الخلاف في هذه الالفاظ اختصاص كل منها باسم خاص في اللغة يعرف به، غير اسم السارق؛ وذلك لزيادة في معنى السارق إذا اطلق على (الطرار)؛ لانه سارق وزيادة؛ إذ انه يسرق في حال اليقظة. ولنقصان فيه إذا اطلق على (النباش)؛ لانه اقل من السارق.

فظهر ان الاصوليين لم يقفوا عند ظاهر صور الالفاظ ؛ لأن (اتباع صورها دأب العجزة ، الذين قعدت بهم البلادة عن الارتقاء إلى بقاع المعاني المعقولة بالرأي الصائب والذوق السليم، فلازموا– بحكم القصور والعجز– حضيض التقليد، وركنوا إلى ما تداولته الالسنة من غير غوص على خفيات اسرارها، وتشوف إلى العثور على أغوارها) (٢) .

ومن ثم فقد رأى ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ان النباش ليس بسارق، فلا تقطع يده، ويكتفى في حقه بالتعزير؛ (لأنه سرق من غير حرز مالا معرضا للتلف، لا مالك له؛ لان الميت لا يملك) (٣) ، وحتى لو كان مالكا له، فملكه ضعيف لا اعتداد به.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي أبو حيّان الأندلسي ٣٩٣/١

(١) سورة المائدة ٣٨.

(٢) شفاء الغليل : ٨٠ .

(٣) تفسير القرطبي ٦ / ١٦٤ .." (١)

٧. "(ويبدو ان الخلاف ناتج من محاولة دراسة الالفاظ بمعزل عن السياق والقرائن تارة، ومن خلالها تارة اخرى . فصيغ الجمع المذكر– بمعزل عن قرائن السياق المتنوعة، أي: على المستوى المعجمي– لا تدل على دخول افراد الاناث فيها، لكنها محتفة بهذه القرائن المتنوعة في خطابات الشارع تدل على شمولهن ايضا، ولاشك في أن هذه القرائن تكشف عن قصد المتكلم وتبينه، وهو أمر مسلم عند الفريقين. والذين ينفون شمول هذه الصيغ لافراد الاناث، يرون إمكان شمولها بدليل من خارج) (١) ، وفي هذا الدليل عنصر مهم من عناصر الوقوف على المعنى .

وان الدلالة الوظيفية للصيغة ، أي: (الدلالة الصوتية ، والصرفية ، والنحوية) – فضلا عن الدلالة المعجمية – تفيد ان افرادها من الذكور حسب نظام اللغة. والجمهور إذ يرون ذلك فانما يريدون بيان دلالتها الاصلية ، أي قبل دخولها في السياق ، فهي تعطي جانبا واحدا من جانبي المعنى المقالي ، أو ما يسمى بالمعنى الحرفي . فضلا عن قرائن الاحوال أو ما يسمى بسياق الحال ، المفيد للمعنى المقامي ، وهو مكون من ظروف اداء القول من : متكلم ، ومخاطب ، وظروف وملابسات كثيرة تحيط بالنص ، ولها اثر كبير في بيان قصد المتكلم . والفصل بين هذه الجوانب هو **سبب الخلاف** الوارد ، مما يجعل من الضرورة تناول جوانب القول وما يحيط به ؛ للوصول إلى المعنى الدلالي للصيغة في سياق معين .

وهكذا يتوجه مذهب الجمهور بانهم يقصدون بحث دلالة هذه الصيغ على المستوى الوظيفي والمعجمي، قبل دخولها في السياق واحتفاظها بالقرائن التي تغير بعض الشيء من مدلولاتها. فكان معناها المعجمي أو الوظيفي هو الدلالة على الذكور. كما ان الجمهور لا يخالفون في شمولها لافراد الاناث بادلة من خارج اللفظ ، أي : بالقرائن.

---

(١) دراسة المعنى ٢٦.." (٢)

---

(١) البحث البلاغي عند الأصوليين. ص/٣٢

(٢) البحث البلاغي عند الأصوليين. ص/٦٥

٨. "وقال به من أخذ بمفهوم الصفة ، وبعض من لم يأخذ به ، وأبو الحسن الكرخي (١) من الحنفية ، ونقله الجويني عن أكثر العلماء . بينما نفاه أكثر المعتزلة ،ومحققو الحنفية ، ونقل عن أبي حنفية ومالك ، واختاره القاضي الباقلاني والغزالي والآمدي (٢) .

وسبب الخلاف اختلافهم في الحكم الذي تتضمنه الجملة الشرطية ، وكما يأتي :

أ- مذهب أصحاب المعاني مع الفريق الاول: ويرون أن الحكم هو الجزاء ، والشرط قيد له ، وينتفي الجزاء بانتفاء الشرط ، وانه عام على جميع التقادير وثابت باللفظ ، فالشرط تخصيص لعموم التقادير ، ففي جملة: (إن جاء زيد فأكرمه) خصص التقييد بمجيئه دون تقدير عدم مجيئه ، فدلت بتركيبها على المفهوم .

واستدلوا بمثل ما فهم الصحابة من قوله تعالى: ((فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا)) (٣) ، فقد فهموا منه تعليق القصر على الخوف ، بناء على الشرط في قوله تعالى: ((إن خفتم))، وكذلك استدلوا بعدم جواز القصر عند الأمن . وإقرار النبي – صلى الله عليه وسلم – دليل على ذلك (٤) .

---

(١) هو عبد الله بن الحسين بن دلال ، من أئمة الحنفية(ت٣٤٠هـ ببغداد): (الفوائد البهية ٩٢، الفتح المبين ١/١٨٦) .

(٢) ينظر: احكام الآمدي ٣/١٦، وتهذيب الوصول ٢٣، ومنية اللبيب ١٠٢-١٠٣، وارشاد الفحول ١٨١.

(٣) سورة النساء : ١٠١.

(٤) ينظر : نيل الأوطار ٣ / ٢١٢.." (١)

٩. "ثبت لأسماء الأفعال عمل أفعالها، مرتجلة، ومشتقة، ومنقولة (١) ، على الخلاف بين النحاة في عمل الفعل: مطلق أو مقيد؟

والخلاف في عمله مضمرا، وفي تقديم معموله عليه، **وسبب الخلاف** ضعفها في العمل بفرعيتها عن الفعل (٢) ، وأشار الرضي إلى أن اسم الفعل الذي يكون على وزن "فعال" معدول عن الأمر:

"واعلم أن مذهب النحاة أن فعال هذه معدولة عن الأمر الفعلي للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في

---

(١) البحث البلاغي عند الأصوليين. ص/٨٤

الأمر كفعال، وفعول مبالغة فاعل، وكذا قالوا في "شتان" و"وشكان" و"سرعان" أنها معدولة، والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه" (٣) .

وقوله: "اعلم أن مذهب النحاة" إشارة إلى تسمية ابن الخشاب اسم الفعل الذي على وزن "فعال" بالمعدول عن فعل الأمر (٤) .

---

(١) الكتاب ٢٩٨/١-٣٠٠.

(٢) همع الهوامع ١٢٠/٥.

(٣) شرح الكافية ٧٦/٢.

(٤) المرتجل ٢٥٢.." (١)

١٠. "مع فتح "الهمزة". قال وهو: شيء يعمل (١) من اللبن المخيض" (٢). قال ابن الأعرابي: "يعمل من ألبان الإبل خاصة" (٣).

وقال الشاعر (٤):

لها عينان من أقط وتمر ... وسائر خلقها بعد الثريد

٧٥٠ - قوله: (التمر)، هو يابس تمر النخل. والزبيب: يابس العنب.

٧٥١ - قوله: (ومن أعطى القيمة)، بفتح "همزة" أعطى لا غير (٥).

* مسألة: -إذا ملك جماعة عبدا، فهل يجب عليهم صاع؟ أو على كل واحد صاع. فيه روايتان، المذهب: يجب صاع واحد (٦).

---

(١) في المحكم: يتخذ، ثم قال: وأقط الطعام يأقطه أقطا، عمله بالأقط.

(٢) انظر: (المحكم: ٦/ ٢٨٨ مادة أقط بتصرف).

(٣) انظر: (اللسان: ٧/ ٢٥٧ مادة أقط).

(٤) هو دعبل الخزاعي. انظر: (الحماسة لأبي تمام: ٢/ ٤٤٠)، وكذلك (محاضرات الأدباء للراغب: ٣/ ٣١١).

(٥) قال الخرقي في مختصرة: ص ٥٦: "لم يجزئة": أي زكاته، وهو المشهود عن أحمد رحمه الله، ومذهب

---

(١) التطفل على الأفعال في العمل ص/٥٨

الشافعي، ورأى لبعض المالكية وكذلك الظاهرية. وذهب أبو حنيفة إلى جواز أخذ القيمة في الزكاة، وهو رأى الإمام البخاري رحمه الله **وسبب الخلاف** والنزاع يرجع إلى اختلاف زوايا النظر إلى حقيقة الزكاة. هل هي عبادة وقربة لله سبحانه وتعالى؟ أم هي حق مرتب في مال الأغنياء للفقراء، وبتعبيرنا ضريبة مفروضة على مالك النصاب.

انظر: (المغني: ٢/ ٦٦١ وما بعدها، المهذب: ١/ ١٦٥، الشرح الصغير: ١/ ٦٧٥، القوانين الفقهية: ص ١١٢، بدائع الصنائع: ٢/ ٩٦٩).

(٦) وهي رواية أبي طالب، وعبد الله، وصالح والكوسج؛ لأن صدقة الفطر تجب لأجل الملك فوجب أن تتقسط على قدر الملك كالنفقة تلزم الجميع بالحصة، ولا يلزم كل واحد نفقة كاملة.

أما الرواية الثانية: وهي القول بأنه يجب على كل واحد صاع فقد نقلها الأثرم، وأحمد بن سعيد، وإلى الأولى مال القاضي وغيره. انظر: (الروايتين والوجهين ١/ ٢٤٧، المغني: ٢/ ٦٨٧).." (١)

١١. "فأثبت الألف مقدرا جزمها، ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجا بأن الواو والياء يتحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف، ولا يتأتى ذلك في الألف، لأنها لا تتحرك، **وسبب الخلاف** اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المقدرة، فعلى هذا يجوز في الألف وغيرها، وقيل: الضمة الظاهرة، فعلى هذا لا يجوز في الألف.

"ويظهر لأجلها"، أي: لأجل الضرورة "جر الياء" في الاسم خاصة كقوله:

لا بارك الله في الغواني هل ... يصبحن إلا لهن مطلب." (٢)

١٢. " . . . .

———

بعد نون الإناث ولو لم تكن الشديدة بل كانت الخفيفة عند من يجوز الخفيفة في هذا المحل لا بد من الإتيان بالألف الفاصلة بينها وبين نون الإناث، كما أنه لا بد من الإتيان بها مع الشديدة (١).

بقيت الإشارة بعد ذلك إلى ثلاثة أمور:

الأول قال ابن عصفور (٢): «واختلفوا في الحركة التي قبل النون في قولك: هل تضربن؟ واضربن؛

---

(١) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي ابن المِبْرَد ٢/٣٥٣

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بدر الدين الدَّمَامِيني ١/١٧٧

فمنهم من قال إنها حركة التقاء الساكنين، وكانت فتحة طلبا للتخفيف (٣)، ومنهم من قال إن الحركة حركة بناء (٤) لأنه أشبه المركب، فكما أن المركب يبني على حركة فكذلك ما أشبهه وهو الصحيح بدليل أن حركة التقاء الساكنين عارضة، والعارض لا يعتد به بدليل: قم الساعة، فلو كانت الحركة معتدا بها لقلت:

قوم الساعة، لأن العلة الموجبة لحذف حرف العلة قد زالت وهي التقاء الساكنين، فكان أن لا تقول: قومن وترد المحذوف، ومما يدل على أن العرب لا تقول ذلك قول القائل:

٣٦٨٦ - فلا تقبلن ضيما مخافة ميتة ... وموتن بها حرا وجلدك أملس (٥)

فقال: موتن ولم يحذف الواو، فلو كانت حركة التقاء الساكنين لقال: متن، ولم يسمع ذلك، فلم يبق إلا أن تكون بناء، قال: **وسبب الخلاف** بين النحويين أن الموجب لإعراب الفعل المضارع قد زال وهو التخصيص بحرف من أوله كما أن الاسم كذلك» انتهى.

ولك أن تبحث فتقول: لا شك أن فعل الأمر ساكن الآخر، فإذا اتصلت [به]-

---

(١) انظر الهمع (٢/ ٧٩).

(٢) انظر شرح الجمل (٢/ ٤٩٠: ٤٩١).

(٣) هذا مذهب الزجاج والسيرافي، انظر شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٠٥) والتذييل (٦/ ٢٦٣).

(٤) وهذا مذهب الجمهور انظر شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٠٥)، والتذييل (٦/ ٢٦٢: ٢٦٣).

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو للمتلمس في ديوانه (ص ٦)، الخزانة (٣/ ٢٧٠). وقبله:

ألم تر أن المرء رهن منية ... صريع لعافي الطير أو سوف يرمس

الشرح: قوله ضيما: الضيم: الظلم وقوله أملس هو من الملوسة وهي ضد الخشونة وقوله «جلدك أملس» أي نفي من العار سليم من العيب، والضمير في: بها يعود إلى قوله «ميتة» أي مت بتلك الميتة حرا لم يستعبدك الحر، والمعنى: أن الموت نازل بك على حال فلا تحتمل العار خوفا منه.

والشاهد فيه: قوله «موتن» حيث جاء بالواو ولم يحذفها لأن الحركة التي بعدها هي التي قبل النون للبناء وليست حركة التقاء الساكنين ولو كانت كذلك لقال متن. انظر البيت في الخزانة (٣/ ٢٧٠)، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٥٨)، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٩٢).." (١)

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ناظر الجيش ٨/٣٩٤٦

١٣. "...................................

= كقولك الذي لك درهم، والقسم وجوابه كقولك: الذي حلفت لا أزوره زيد، فإن قيل: لم لم تكن الصلة مفردا؟ قلت: لأن المفرد لابد له من إعراب، فلو وصل به لم يخل من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، ومتى كان معربا بأحد هذه الأنواع لم يخل الموصول من أن يكون مثله فيها أو مخالفا له، فإن كان مثله فهو تابع، فمن حيث إنه تابع لا يلزم المجيء به، ومن حيث إنه صلة يلزم المجيء به وهذه مناقضة، وإن كان مخالفا فهو محتاج إلى ضمير مضمر يسوغ له ذلك الإعراب/ وعلى كل تقدير يلجئك ما تضمر إلى المصير إلى الجملة، فبان أن الصلة لابد أن تكون جملة، فأوك يديك على هذا التعليل فإنه دقيق.

وإنما وصل الموصول بالظرف طللابا للاختصار، لأنهم يحذفون ما يتعلق به، وهو مفهوم من الكلام كما يحذفون ذلك في خبر المبتدأ. فإن قلت: الذي خلفك زيد، فمعناه: الذي استقر خلفك زيد.

ولم يختلف النحويون في أن الظرف في الصلاة قائم مقام الجملة، واختلفوا في الظرف الواقع خبرا فيل: هو قائم مقام المفردات، وقيل: قائم مقام الجملة، ومنشأ الوفاق: أن الصلة لا تكون إلا جملة. **ومنشأ الخلاف** أن الخبر يكون مفردا وجملة، ولابد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول. والمراد بالعائد ضمير يطابق الموصول في حاله من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وذلك لأن الصلة جملة والجملة شأنها الاستقلال فلابد لها من رابط.

وحكى لي شيخنا رحمه الله أن بعضهم قرع الباب على نحوي فقال له: من أنت؟ فقال له: أنا الذي اشتري أخوك التبن فقال له: من عنده؟ فقال: لا. فقال: في داره؟ فقال: لا، فقال: من أجله؟ فقال: لا، فقال: اذهب فليس معك عائد، لأن مضمون الجملة لما لم يتعلق بالذي لم يكن بينه وبين أخي المخاطب علاقة: فلا تقول: مررت بالذي قامت هند.." (١)

١٤. "بتاء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة.

وصغروا شذوذا الذي والتي ... وذا مع الفروع منها تا وتي

التصغير من جملة التصريف في الاسم، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أن أسماء الإشارة والموصولات

---

(١) توجيه اللمع ابن الخَبَّاز ص/٤٩٣

شابهت المتمكن؛ لكونها توصف ويوصف بها، فلذلك استبيح تصغير بعضها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض منه ضمة ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا –بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء– وقال الأخفش: اللذيون واللذيين –بالفتح– كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين.

قال بعضه: ولم ينقل عن العرب ما يستند إليه في جمع الذي.

قالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التي، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل: واللتيات واللوايتا في اللاتي، واللويا واللويون في اللائي واللائين، فزاد تصغير اللاتي واللائين. وظاهر كلامه أن اللتيات. واللويتا كلاهما تصغير اللاتي، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش. وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز في جعله تصغير اللاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا في اللاي غير مهموز، وأجاز غيره اللويا في اللائي، وقال في اللائين: اللويئون.

قيل: والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللواتي، وهذا مذهب سيبويه.." (١)

١٥. "..

....

جرا ونصبا، بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا، وفرق بين المتمكن وغيره. والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين، وقالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع اللتيا تصغير التي. ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا، وتثيتهما وجمعهما، وقال في التسهيل: واللتيا واللوتيا في اللاتي، واللويا واللويون في اللائي واللائين، فزاد تصغير اللاتي واللائي

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣/١٤٤٠

واللائين، وظاهر كلامه أن اللتيا واللويتا كلاهما تصغير اللاتي. أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش. وأما اللتيات: فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز في جعله تصغيرا للاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا في اللاي -غير مهموز-

---

رجوع الضمير للذي والتي؛ وحينئذ يكون في كلامه تقدير مضاف أي: في تثنية مصغرهما، وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذي... إلخ، ثم المراد التثنية والجمع الصوريان؛ لما تقدم في محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب في المثنى والجمع؛ بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة. بقي شيء آخر؛ وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع، وليس هذا تصغيرا للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف، وكلام الجاربردي يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع، فتدبر.

قوله: "في جمع الذي اللذيون" جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو. وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر. زكريا. قوله: "كالمقصور" أي: في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين. قوله: "**ومنشأ الخلاف** من التثنية" أي: الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها. قال في التصريح: والذال على القولين مفتوحة. قوله: "حذفت ألف اللذيا في التثنية" أي: ولم تقلب ياء. وقوله: تخفيفا أي: فهي غير معتبرة. قوله: "وفرقا بين المتمكن" أي: الذي تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى. قوله: "لالتقاء الساكنين" أي: فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت، فكذا في الجمع عنده، فتبقى الفتحة دليلا عليها، وقد يقال للأخفش: هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة، وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره، ولا يضره ذلك في كون حذف الألف لالتقاء الساكنين، فتأمل.

قوله: "جمع اللتيا" بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع. قوله: "واللويتا" بقلب ألف اللاتي واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة؛ وإنما حذفت الياء الأخيرة؛ لأنه لو صغر على التمام وقيل: اللويتيا لزم أن يكون المصغر بزيادة الألف في آخره سوء ياء

التصغير؛ وذلك لا يكون في المصغر، أفاده سم.

قوله: "واللويا" بقلب ألف اللائي واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف." (١)

١٦. "قوله (في جمع الذي اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر زكريا. قوله (كالمقصور) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين. قوله (ومنشأ الخلاف من التثنية) أي الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها قال في التصريح والذال على القولين مفتوحة. قوله (حذفت ألف اللذيا في التثنية) أي ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أي فهي غير معتبرة. قوله (وفرقا بين المتمكن) أي الذي تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى. قوله (لالتقاء الساكنين) أي فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا في الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للأخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فتأمل. قوله (جمع اللتيا) بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع. قوله (واللويتا) بقلب ألف اللاتي واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر بزيادة الألف في آخره سوء ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده سم.

". (٢)

١٧. "ترجمة المؤلف

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. وقد اختلف في موطنه، فقيل: كان من قزوين، وقيل: كان من رستاق الزهراء من قرية كرسف جياناباذ، وقيل: إن أصله من همذان، وقيل: بل كان مقيما بها مدة. ويبدو أن تنقل ابن فارس في بلاد شتى، وإقامته زمنا طويلا في بعضها، هما سبب الخلاف في معرفة وطنه الأول. وإن كانت نسبته المشهورة "الرازي" إلى مدينة الري، التي أقام فيها "ليقرأ عليه مجد الدولة أبو طالب بن فخر الدولة بن بويه الديلمي صاحب الري، فأقام بها قاطنا"، إلى أن وافاه

---

(١) حاشية الصبان ٤/٢٤٣

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ص/١٩٦٨

الأجل في صفر سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، "ودفن بها مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز يعني الجرجاني".

وكان والده "فقيها شافعيا لغويا، وقد أخذ عنه أبو الحسين، وروى عنه في كتبه، كما أخذ عن "أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب." (١)

١٨. "الله روحه ونور مرقده في التفسير المشهور بالرحماني وصف الجنة والناس بالمضلين والضالين فهذا أيضا صريح في أن المراد بهما الكفار.

الإجهاز: السرعة في القتل وتتميم جرح الجريح وهو كناية عن إتمام القتل.

باب الألف مع الحاء المهملة (ف (١١)) .

الاحتراق: عند أصحاب النجوم اجتماع كوكب سوى القمر من الكواكب السيارة مع الشمس في برج واحد ودرجة واحدة وأما القمر إذا كان مع الشمس في برج واحد ودرجة واحدة فيسمى اجتماعا لا احتراقا عندهم.

الإحداث: إيجاد الشيء مع سبق مدة فهو أخص من التكوين الذي هو إيجاد الشيء مع سبق مادة لأن المسبوق بالمدة لا بد وأن يكون مسبوقا بمادة يقوم إمكانه بها بخلاف المسبوق بالمادة فإنه لا يجب أن يكون مسبوقا بمدة لا مكان كونه قديما بالزمان كالأفلاك فالصادر عنه تعالى، إما مسبوق بمادة ومدة كالحيوان المتولد، وإما غير مسبوق بهما كالعقل الأول فإنه لا مادة له لكونه ليس بجسم ولا جسماني ولا مدة أيضا لقدمه. وإما مسبوق بمدة دون مادة فإن هذا القسم غير متحقق بناء على ما عرفت من أن كل مسبوق بمدة مسبوق بمادة ليقوم إمكانه بها هذا على رأي الحكماء وأما على رأي المتكلمين فكل شيء إما مسبوق بمادة ومدة كالجسمانيات، وإما مسبوق بمدة دون مادة كالروحانيات **ومنشأ الخلاف** أن الإمكان عند الحكماء صفة وجودية حقيقية فلا بد له من محل وعند المتكلمين من الأمور الاعتبارية فلا احتياج له إلى المحل ولكل وجهة هو موليها. والتكوين عند بعض المتكلمين صفة أزلية لله تعالى وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والتخليق والإيجاد والأحداث والاختراع ونحو ذلك ويفسر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود والمحققون منهم على أنه من الإضافات والاعتبارات العقلية وعلى أن الحاصل في الأزلي هو مبدأ التخليق والترزيق والإماتة والإحياء وغير ذلك وليس ذلك

---

(١) حلية الفقهاء ابن فارس ص/٥

المبدأ سوى القدرة والإرادة وتفصيل هذا المرام في كتب الكلام.
الأحد: بفتح الهمزة والحاء المهملة في الأصل وحد قلبت الواو همزة على خلاف القياس لأن قلب الواو المضمومة أو المكسورة في أول الكلمة بالألف قياس شائع وذائع بالتبع مثل أجوه وأشاح كانا في الأصل وجوه ووشاح بالضم في الأول والكسر في الثاني وقلب الواو المفتوحة في أول الكلمة لم يجئ في كلامهم إلا أحد." (١)

١٩. "" صفحة رقم ٣٦ "

الله روحه ونور مرقده في التفسير المشهور بالرحماني وصف الجنة والناس بالمضلين والضالين فهذا أيضا صريح في أن المراد بهما الكفار .
الإجهاز : السرعة في القتل وتتميم جرح الجريح وهو كناية عن إتمام القتل .
باب الألف مع الحاء المهملة (ف (١١)) .
الاحتراق : عند أصحاب النجوم اجتماع كوكب سوى القمر من الكواكب السيارة مع الشمس في برج واحد ودرجة واحدة وأما القمر إذا كان مع الشمس في برج واحد ودرجة واحدة فيسمى اجتماعا لا احتراقا عندهم .
الإحداث : إيجاد الشيء مع سبق مدة فهو أخص من التكوين الذي هو إيجاد الشيء مع سبق مادة لأن المسبوق بالمدة لا بد وأن يكون مسبوقا بمادة يقوم إمكانه بها بخلاف المسبوق بالمادة فإنه لا يجب أن يكون مسبوقا بمدة لا مكان كونه قديما بالزمان كالأفلاك فالصادر عنه تعالى ، إما مسبوق بمادة ومدة كالحيوان المتولد ، وإما غير مسبوق بهما كالعقل الأول فإنه لا مادة له لكونه ليس بجسم ولا جسماني ولا مدة أيضا لقدمه . وإما مسبوق بمدة دون مادة فإن هذا القسم غير متحقق بناء على ما عرفت من أن كل مسبوق بمدة مسبوق بمادة ليقوم إمكانه بها هذا على رأي الحكماء وأما على رأي المتكلمين فكل شيء إما مسبوق بمادة ومدة كالجسمانيات ، وإما مسبوق بمدة دون مادة كالروحانيات **ومنشأ الخلاف** أن الإمكان عند الحكماء صفة وجودية حقيقية فلا بد له من محل وعند المتكلمين من الأمور الاعتبارية فلا احتياج له إلى المحل ولكل وجهة هو موليها . والتكوين عند بعض المتكلمين صفة أزلية لله تعالى وهو المعنى الذي يعبر

(١) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الأحمد نكري ٣٦/١

عنه بالفعل والتخليق والإيجاد والأحداث والاختراع ونحو ذلك ويفسر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود والمحققون منهم على أنه من الإضافات والاعتبارات العقلية وعلى أن الحاصل في الأزلي هو مبدأ التخليق والترزيق والإماتة والإحياء وغير ذلك وليس ذلك المبدأ سوى القدرة والإرادة وتفصيل هذا المرام في كتب الكلام .

الأحد : بفتح الهمزة والحاء المهملة في الأصل وحد قلبت الواو همزة على خلاف القياس لأن قلب الواو المضمومة أو المكسورة في أول الكلمة بالألف قياس شائع وذائع بالتبع مثل أجوه وأشاح كانا في الأصل وجوه ووشاح بالضم في الأول والكسر في الثاني وقلب الواو المفتوحة في أول الكلمة لم يجئ في كلامهم إلا أحد." (١)

٢٠. "(١٠٤٥) سورة النحل، الآية: ١٢٣. (أن اتبع) أن: حرف تفسير، وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية. ويصح أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف متعلق ب(أوحينا). أو في محل نصب مفعول (أوحينا) انظر: حاشية الجمل (٢/٦٠٤).

(١٠٤٦) وهم جمهور النحاة خلا سيبويه، **وسبب الخلاف** في هذا الاشتراط هو: هل يجب أن يتحد عامل الحال وصاحبها أو لا يجب؟ فالجمهور على وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها، كالنعت والمنعوت، فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقق واحد من الأمور الثلاثة، لأن المضاف إن كان عاملا في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل كان عاملا في الحال، فيتحد العامل في الحال وصاحبها. وإن كان المضاف إليه جزءا من المضاف إليه أو كالجزء صار كأنه هو صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله، فيصح توجه عامله للحال، وقال سيبويه: يجوز أن يكون العامل في الحال وصاحبه واحدا أو مختلفا. فتأتي الحال من المضاف إليه مطلقا.

(١٠٤٧) العامل في الحال قد يكون لفظيا، كالفعل والمصدر والوصف العامل، وقد يكون معنويا كأسماء الإشارة وبعض الحروف – الآتية قريبا – وشبه الجملة. والكثير في الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، وقد يختلف العامل في الحال والعامل والعامل في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالسا، ف(جالسا) حال من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو اختلف العامل في الحال وصاحبها، إذ أن اتحادهما ليس بشرط على الراجح، وقد ذكرنا قريبا نحو هذا عند

---

(١) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣٦/١

الكلام على الحال من المضاف إليه.

(١٠٤٨) سورة القمر، آية: ٧. وقدر قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعا) بالإفراد، وقرأ الباقون (خشعا) بالجمع و(أبصارهم) فاعل للوصف.." (١)

٢١. "(١٠٤٥) سورة النحل، الآية: ١٢٣. (أن اتبع) أن: حرف تفسير، وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية. ويصح أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف متعلق ب(أوحينا). أو في محل نصب مفعول (أوحينا) انظر: حاشية الجمل (٦٠٤/٢).

(١٠٤٦) وهم جمهور النحاة خلا سيبويه، **وسبب الخلاف** في هذا الاشتراط هو: هل يجب أن يتحد عامل الحال وصاحبها أو لا يجب؟ فالجمهور على وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها، كالنعت والمنعوت، فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقق واحد من الأمور الثلاثة، لأن المضاف إن كان عاملا في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل كان عاملا في الحال، فيتحد العامل في الحال وصاحبها. وإن كان المضاف إليه جزءا من المضاف إليه أو كالجزء صار كأنه هو صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله، فيصح توجه عامله للحال، وقال سيبويه: يجوز أن يكون العامل في الحال وصاحبه واحدا أو مختلفا. فتأتي الحال من المضاف إليه مطلقا.

(١٠٤٧) العامل في الحال قد يكون لفظيا، كالفعل والمصدر والوصف العامل، وقد يكون معنويا كأسماء الإشارة وبعض الحروف – الآتية قريبا – وشبه الجملة. والكثير في الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، وقد يختلف العامل في الحال والعامل والعامل في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالسا، ف(جالسا) حال من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو اختلف العامل في الحال وصاحبها، إذ أن اتحادهما ليس بشرط على الراجح، وقد ذكرنا قريبا نحو هذا عند الكلام على الحال من المضاف إليه.

(١٠٤٨) سورة القمر، آية: ٧. وقدر قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعا) بالإفراد، وقرأ الباقون (خشعا) بالجمع و(أبصارهم) فاعل للوصف.." (٢)

٢٢. "

---

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص/٣٧١

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٣٧١/١

٢٣. رأي سعيد الأفغاني

٢٤. قال في كتابه مذكرات في قواعد اللغة العربية ص ٤٣ وهو يتحدث عن من ما مهما وتعرب مفعولا بها إن كان فعل الشرط متعديا لم يستوف مفعولاته وإلا أعربت مبتدأ خبره جملة جواب الشرط

٢٥. وقال في الحاشية جمهور النحاة على غير هذا فأكثرهم يجعل جملة فعل الشرط هي الخبر وبعضهم يجعل الشرط وجزاءه هو الخبر لكن المعنى وهو المحكم في كل خلاف ينصر ما أثبتناه لأنك إذا حولت صيغة الجملة الشرطية من يسافر يبتهج إلى جملة اسمية قلت المسافر مبتهج وما اسم الشرط هنا إلا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظا لا معنى ٣ – خلاصة ومناقشة

٢٦. خلاصة ما يتحصل مما عرضناه من أقوال النحاة ومما لم نعرضه من أقوال مشابهة أنه إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ففي خبره عندهم ثلاثة آراء

٢٧. أحدها أن جملتي الشرط والجواب معا هما الخبر

٢٨. ثانيها أن جملة الجواب هي الخبر

٢٩. ثالثها أن جملة الشرط هي الخبر

٣٠. ولا شك أن لكل من هذه الآراء حجته ودليله ونحن لن نبادر إلى مناقشة هذه الآراء لأننا لن نصل في موضوعها إلى رأي واضح نجزم به إلا إذا عرفنا **سبب الخلاف** الذي أدى بهم إلى تباين الآراء واختلاف النتائج

٣١. **وسبب الخلاف** فيما نرى هو اختلاف منطلقاتهم وتباين آرائهم

٣٢. ________________

٣٣. ". (١)

٣٤. "رأي سعيد الأفغاني

قال في كتابه مذكرات في قواعد اللغة العربية ص ٤٣ وهو يتحدث عن من ما مهما وتعرب مفعولا بها إن كان فعل الشرط متعديا لم يستوف مفعولاته وإلا أعربت مبتدأ خبره جملة جواب الشرط

وقال في الحاشية جمهور النحاة على غير هذا فأكثرهم يجعل جملة فعل الشرط هي الخبر وبعضهم يجعل الشرط وجزاءه هو الخبر لكن المعنى وهو المحكم في كل خلاف ينصر ما أثبتناه لأنك إذا حولت صيغة الجملة الشرطية من يسافر يبتهج إلى جملة اسمية قلت المسافر مبتهج وما اسم الشرط هنا إلا اسم

---

(١) رسالة المباحث المرضية ص/٤٨

موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظا لا معنى ٣ – خلاصة ومناقشة

خلاصة ما يتحصل مما عرضناه من أقوال النحاة ومما لم نعرضه من أقوال مشابهة أنه إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ففي خبره عندهم ثلاثة آراء

أحدها أن جملتي الشرط والجواب معا هما الخبر

ثانيها أن جملة الجواب هي الخبر

ثالثها أن جملة الشرط هي الخبر

ولا شك أن لكل من هذه الآراء حجته ودليله ونحن لن نبادر إلى مناقشة هذه الآراء لأننا لن نصل في موضوعها إلى رأي واضح نجزم به إلا إذا عرفنا **سبب الخلاف** الذي أدى بهم إلى تباين الآراء واختلاف النتائج

وسبب الخلاف فيما نرى هو اختلاف منطلقاتهم وتباين آرائهم." (١)

٣٥. " رأي سعيد الأفغاني

٣٦. قال في كتابه مذكرات في قواعد اللغة العربية ص ٤٣ وهو يتحدث عن من ما مهما وتعرب مفعولا بها إن كان فعل الشرط متعديا لم يستوف مفعولاته وإلا أعربت مبتدأ خبره جملة جواب الشرط

٣٧. وقال في الحاشية جمهور النحاة على غير هذا فأكثرهم يجعل جملة فعل الشرط هي الخبر وبعضهم يجعل الشرط وجزاءه هو الخبر لكن المعنى وهو المحكم في كل خلاف ينصر ما أثبتناه لأنك إذا حولت صيغة الجملة الشرطية من يسافر يبتهج إلى جملة اسمية قلت المسافر مبتهج وما اسم الشرط هنا إلا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظا لا معنى ٣ – خلاصة ومناقشة

٣٨. خلاصة ما يتحصل مما عرضناه من أقوال النحاة ومما لم نعرضه من أقوال مشابهة أنه إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ففي خبره عندهم ثلاثة آراء

٣٩. أحدها أن جملتي الشرط والجواب معا هما الخبر

٤٠. ثانيها أن جملة الجواب هي الخبر

٤١. ثالثها أن جملة الشرط هي الخبر

(١) رسالة المباحث المرضية جمال الدين ابن هشام ص/٤٨

٤٢. ولا شك أن لكل من هذه الآراء حجته ودليله ونحن لن نبادر إلى مناقشة هذه الآراء لأننا لن نصل في موضوعها إلى رأي واضح نجزم به إلا إذا عرفنا **سبب الخلاف** الذي أدى بهم إلى تباين الآراء واختلاف النتائج

٤٣. **وسبب الخلاف** فيما نرى هو اختلاف منطلقاتهم وتباين آرائهم ." (١)

٤٤. "تنبيهان

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير فى الآحاد كرغفان، فإنه نظير عثمان، فيقال فى تصغيره رغيفان. فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفرده وصغره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك فى غلمان١ وجوار ودراهم: غليمون أو غليمين، وجويريات ودريهمات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعى فيصغران، لشبههما بالواحد.

الثانى: لا يصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

١ أفعل فى التعجب.

٢ والمزجي ولو عدديا عند من بناه.

٣ وذا وتا ومثناهما وجمعهما.

٤ والذى والتى كذلك.

وحكمها: أن تصغير أفعل والمزجي كالمتمكن فى هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، ضم كإلى، ويزاد في آخره المثنى ألف، فتقول ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز:

أو تحلفى بربك العلي ... أني أبو ذيالك الصبي

وذيان وتيان وأوليا، واللذيا واللذيان واللتيا واللتيان واللذيين مطلقا، بفتح الياء المشددة أو كسرها، أو التذيون فى حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه، والأخفش٢، واللتيان جمع اللتيا، يغنى عن تصغير اللائى واللاتى عند سيبويه، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واوا، وحذف لامهما وهى الياء الأخيرة.

وتقلب الهمزة فى اللائى، فيقال اللويا واللويتا، وضم لام اللويا واللتيا لغة، كما فى التسهيل، خلافا

---

(١) رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية – ابن هشام ص/٤٨

للحريرى فى درة الغواص. وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا منع عمل اسم الفاعل مصغرا، كما منع موصوفا.

---

١ على هذا الترتيب: "غلمان= غلام = غليم =غليمون".

"جواري=جارية=جويرية=جويريات".ن

٢ سيبويه يقول بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء والأخفش يقول بفتح ما قبلها، **ومنشأ الخلاف** ألف اللذيا. فالأول يحذفها في التثنية. والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة عنده، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع ا. هـ.." (١)

٤٥. "الثالث: فتحهما، نحو: فلا رفث ولا فسوق (١).

الرابع: رفعهما (٢).

- والصواب (على الراتق) فالقافية قافية». وبذلك قال البغدادي في شرح أبيات المغني، وأورد عدة أبيات قافيتها قافية يرتبط الشاهد معها في المعنى والمناسبة، منها:

أعرف أخوالي وأدعوهم ... كأن أمي ثم من بارق

لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق على الراتق

وأورد الآمدي في المؤتلف والمختلف الشطر الثاني ضمن بيتين نسبهما لابن حمام الأزدي بقافية عينية، وهما:

كنا نداريها وقد مزقت ... واتسع الخرق على الراقع

كالثوب إذ أنهج فيه البلى ... أعيا على ذي الحيلة الصانع

ولعل **منشأ الخلاف** بين الرواة أن قوله: (اتسع الخرق على الراتق) ذهب مذهب المثل، فضمن أكثر من قصيدة مع اختلاف القافية فاختلط الأمر، والله أعلم.

الشاهد في: (لا نسب اليوم ولا خلة) فقد بني اسم لا الأولى (نسب) على الفتح، ونصب اسم لا الثانية (خلة) على أن لا الثانية زائدة لتأكيد

النفي، وخلة معطوف على محل اسم لا (نسب) إذ محله النصب، وإن كان مبنيا على الفتح.

---

(١) شذا العرف في فن الصرف أحمد بن محمد الحملاوي ص/١٠٥

سيبويه والأعلم ١/ ٣٤٩، ٣٥٩ والمؤتلف والمختلف ١٢٧ وفرحة الأديب ١٢٦ وابن يعش ٢/ ١٠١، ١١٣، ٩/ ١٣٨ وشرح التحفة ١٦٣ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ٣٤٣ وشرح شواهد شرح التحفة ١٣٨ وابن الناظم ٧١ والعيني ٢/ ٣٥١ وتخليص الشواهد ٤٠٥.

(١) سورة البقرة الآية: ١٩٧.

وذلك بالبناء على الفتح في محل نصب اسم (لا).

(٢) ومثاله: لا رجل ولا امرأة في الدار. برفع الأول على الابتداء، و (لا) ملغاة، أو إعمالها عمل ليس، ورجل اسمها. أما الثاني، فرفعه على -." (١)

٤٦. "للواحد، مع أنها قد لحقتها الضمائر، أما ما هو جار على أوزان الفعل فلا إشكال في دعوى الفعلية فيها، إذا لحقتها الضمائر كلهم في لغة بني تميم، فالحاصل أن **سبب الخلاف** تعارض الدليلين، دليل الفعلية وهو بروز الضمير، ودليل الاسمية وهو عدم الجريان في الغالب على أوزان الفعل، فغلب ابن مالك جانب بروز الضمير وغلب ابن جني ومن قال بقوله جانب عدم الجريان على الفعل.

ومثال الياء في (افعلى) قولك: اضربي يا هند، وقومي واخرجي، وأنت تضربين وتقومين وتخرجين وما أشبه ذلك، فكل ما لحقته هذه الياء فهو فعل، وعلى هذا يدخل له من قبيل الأفعال ما كان من نحو: أجدم وهب وياي من أسماء الأصوات للحاق الياء المشبهة لياء افعلي، ومنه قول عدي بن الرقاع:

هن عجم وقد علمن من القو ... ل هبي واجدمى وياي وقومي

فهذه أصوات لحقتها الياء المذكورة، فحكم لها بحكم ما شأنها أن تلحقه وهو الفعل، وابن جني على مذهبه في أنها باقية على أصلها من الاسمية، إلا أنها لحقتها من الضمائر الياء الدالة على التأنيث اعتبارا بما تضمنته من معنى الفعل، ومذهب الناظم في: اجدمي ظاهر." (٢)

٤٧. "فضيلة الشيخ أثابكم الله، بعض النحاة يكتبون "أل" وبعضهم الألف واللام فما **سبب الخلاف** ؟

أجاب الشيخ:

هذا سهل في الحقيقة بعضهم يعتمد على لفظ الحرف نفسه، ولا يفصله تفصيلا فيقول هذا باب

(١) شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ابن الوردي الجد، زين الدين ٢٣٨/١

(٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية الشاطبي، إبراهيم بن موسى ٥٤/١

"أل" التعريف وبعضهم يقول هذا باب الألف واللام المعرفة والمسألة في هذا سهلة ولا مشاحة في الاصطلاح، يعني هذا اصطلاح من بعض النحويين، بعضهم يكتفي بوجود كلمة "أل" وبعضهم يرى يقول الألف واللام، وهي واحدة ما في فرق بينهما .

سأل أحد الطلبة:

فضيلة الشيخ جزاكم الله خير قلت: إنه لابد أن يأتي بعد بل مفرد فإذا جاءت بعدها جملة فما يكون إعرابها ؟

أجاب الشيخ:

هذه تكون استئنافية ولا تكون عاطفة، نعم تكون استئنافية ولا تكون عاطفة وإنما يتبين العطف والإتباع في وجود المفرد بعدها .

نكتفي بهذا القدر اليوم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد .." (١)

٤٨. "فضيلة الشيخ أثابكم الله، بعض النحاة يكتبون "أل" وبعضهم الألف واللام فما **سبب الخلاف؟**

أجاب الشيخ:

هذا سهل في الحقيقة بعضهم يعتمد على لفظ الحرف نفسه، ولا يفصله تفصيلا فيقول هذا باب "أل" التعريف وبعضهم يقول هذا باب الألف واللام المعرفة والمسألة في هذا سهلة ولا مشاحة في الاصطلاح، يعني هذا اصطلاح من بعض النحويين، بعضهم يكتفي بوجود كلمة "أل" وبعضهم يرى يقول الألف واللام، وهي واحدة ما في فرق بينهما.

سأل أحد الطلبة:

فضيلة الشيخ جزاكم الله خير قلت: إنه لابد أن يأتي بعد بل مفرد فإذا جاءت بعدها جملة فما يكون إعرابها؟

أجاب الشيخ:

هذه تكون استئنافية ولا تكون عاطفة، نعم تكون استئنافية ولا تكون عاطفة وإنما يتبين العطف

---

(١) شرح الآجرومية – حسن حفظي ص/٢٢٥

والإتباع في وجود المفرد بعدها.

نكتفي بهذا القدر اليوم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.." (١)

٤٩. "تنبيه: أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى: حبيرة ولغيغزة، فيجاء بالتاء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك: ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الأنباري، أي فإنه يجيز في نحو باقلاء وبرناساء: بويقلة وبرينسة، والصحيح بويقلاء وبرينساء (وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتي) تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسما غير متمكن، ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة، بكونها توصف ويوصف بها، استبيح تصغيرها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر،ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي: اللذيون رفعا، واللذيين جرا ونصبا، بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور. **ومنشأ الخلاف** من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا، وفرق بين المتمكن وغيره. والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين، وقالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع اللتيا تصغير التي. ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا، وتثنيتهما وجمعهما، وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتي، واللويا واللويون في اللائي واللائين، فزاد تصغير اللاتي واللائي واللائين، وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي: أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش. وأما اللتيات: فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز في جعله تصغيرا للاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا." (٢)

٥٠. "والقول الثاني في المسألة: أنه يقصر في سفر المعصية، وهو قول أبي حنيفة وجمع من أهل العلم، منهم: الثوري، والأوزاعي، وشيخ الإسلام ابن تيمية (١) . قالوا: لأن سبب الترخيص قائم وهو السفر. والقصر في النصوص علق بالسفر المطلق. أما العصيان فهو أمر خارج عن السفر.

---

(١) شرح الآجرومية لحسن حفظي حسن حفظي ص/٢٢٥

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٩١/١

والظاهر: أن سبب الخلاف هل القصر رخصة أو عزيمة؟ فمن قال: إنه رخصة منع العاصي من القصر، ومن قال: إنه عزيمة أجازه.

قوله: (ستة عشر فرسخا) هذا بيان مقدار مسافة القصر، والفرسخ= ثلاثة أميال، والميل= ١٨٤٨م، فالفرسخ= ٥,٥٤٤كم. فتكون مسافة القصر على ما ذكره المصنف تساوي ثمانية وثمانين كيلا وسبعمائة وأربعة أمتار، وبالمراحل مرحلتين، وهما مسيرة يومين معتدلين بسير الإبل محملة بالأثقال مع اعتبار النزول المعتاد للأكل والشرب والصلاة والنوم. وهذا قول الشافعية والحنابلة (٢) .

ودليل ذلك: حديث ابن عباس ب أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "يا أهل مكة، لا

(١) "الهداية" (٨٢/١)، "المغني" (١٠٥/٣)، "المجموع" (٣٢٥/٤).

(٢) "المهذب" (١٤٢/١)، "المغني" (١٠١/٢)، "مجموع الفتاوى" (٢٤/١١٠-١١٣).." (١)

٥١. "قوله: (وفرعه) أي: وزوجة فرعه، وهي زوجة الابن، وابن الابن ، وإن نزل.

قوله: (وأصل زوجته) أي: أم زوجته وجدتها وإن علون، فيحرمن بمجرد العقد على البنت، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا ما نكح ot!$t/#uoNà2

ﯓiB النساء إلا ما قد سلف ﴾ (١) ، وقوله تعالى: ﴿ وأمهات NoN٣ح !$|،S ﴾ (٢)

وهي كل أنثى ولدت الزوجة، أو ولدت أحدا من آبائها أو أمهاتها وإن علوا، فتحرم أم الزوجة بمجرد العقد على البنت، على الأظهر من قولي أهل العلم، وسبب الخلاف هو: هل قوله تعالى: ﴿ اللاتي دخلتم بهن ﴾ وصف لقوله: ﴿ وأمهات NoN٣ح !$|،S وربائبكم اللاتي في حجوركم من مNoN٣ح !$|،Sp اللاتي دخلتم ﴾ (٣) ، أم أنه وصف لقوله تعالى: ﴿ من مNoN٣ح !$|،Sp ﴾ فقط؟ والأولى أن يقال: إنه يحتمل أن يكون ذلك شرطا في تحريم الربيبة فقط، وأن يكون شرطا في أمهات النساء، ولا تحل الفروج بالاحتمال، فالاحتياط يقتضي أن يجعل شرطا في الربيبة فقط إذ هو أقرب مذكور، وتحرم أم الزوجة بالعقد، والله أعلم.

وأما تحريم زوجة الابن وإن نزل فقوله تعالى: ﴿ م@ح"¯n=xmur م6Nàح !$r/Y&s الذين من أصلابكم ﴾ وهي جمع حليلة من الحلال بمعنى محللة، وهي الزوجة، وقد

(١) شرح التسهيل – الفوزان ص/٢

نقل القرطبي الإجماع على تحريم ما عقد عليه الآباء على الأبناء، وما عقد عليه الأبناء على الآباء، كان مع العقد وطء أو لم يكن (٤) .

وبالدخول فرعها...

---

(١) سورة النساء، الآية (٢٢).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٣).

(٣) سورة النساء، الآية (٢٣).

(٤) "تفسير القرطبي" (١١٣/٥).." (١)

٥٢. "**وسبب الخلاف** اختلاف العلماء في صحة هذه اللفظة: "ولا وجهه" فمن صححها أخذ بها، واستدل -أيضا- بقول ابن عمر ب: "ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم" (١) . ومن ضعفها وقال: إنها غير محفوظة (٢) ، قال: يجوز للمحرم أن يغطي وجهه، وأن يغطي أنفه، وأن يلبس الكمامة المعروفة التي تغطي الفم والأنف ، والمحرم قد يحتاج إلى تغطية وجهه إذا نام عن الضوء ، أو عن الذباب ونحو ذلك (٣) .

واستدل -أيضا- بمفهوم قوله - صلى الله عليه وسلم - : "ولا تخمروا رأسه" فإنه لو كان تغطية الوجه حراما لنهى عنه، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة،كما استدل بآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - ، فقد ورد عن عثمان - رضي الله عنه - أنه غطى وجهه وهو محرم (٤)

---

(١) أخرجه مالك (٣٢٧/١) وابن أبي شيبة (٣٠٨)، والبيهقي (٥٤/٥) عن نافع، عن ابن عمر ب، وإسناده صحيح، كما قال النووي في "المجموع" (٢٦٨/٧) لكن أجاب عنه المجيزون بأنه معارض بفعل عثمان وموافقيه - رضي الله عنهم - .

(٢) وعلى فرض صحتها أجيب عنها: بأنه إنما نهي عن تغطية وجه المحرم الذي وقع عن راحلته لصيانة رأسه، لا لقصد كشف وجهه، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه، وذكره في "المجموع" (٢٦٨/٧).

---

(١) شرح التسهيل - الفوزان ص/٣

(٣) انظر: "الشرح الممتع" (١٨٨/٧).

(٤) أخرجه مالك(٣٥٤/١)، وعنه الشافعي كما في "مسنده"(٢٢٦)، ومن طريقه أخرجه البيهقي (٥٤/٥)، وابن حزم (٩١/٧) من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة بن عثمان... وعبدالله هذا ولد على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، ووثقه العجلي رقم(٨٣١)، وإسناده صحيح كما قال النووي=

= في "المجموع" (٢٦٨/٨)، وله طريق آخر رواه مالك (٣٢٧/١)، وابن أبي شيبة (٣٠٧ "الجزء المفرد")، والبيهقي (٤٥/٥) من طريق يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن الفرافصة ابن عمير، قال: رأيت عثمان مغطيا وجهه وهو محرم.

والفرافصة هذا لم يعرف بتوثيق إلا عند ابن حبان (٢٩٩/٥)، والعجلي رقم (١٣٤٧)، وقد روى عنه جماعة، وله ترجمة في "تعجيل المنفعة" ص(٢١٨).." (١)

٥٣. "نحو: "أبصرته"، و"شممته"، و"ذقته"، و"لمسته"، و"سمعته". وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصر يقتضي مبصرا، والشم يقتضي مشموما، والسمع يقتضي مسموعا، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة، تقول: "أبصرت زيدا"؛ لأنه مما يبصر، ولو قلت: "أبصرت الحديث أو القيام"، لم يجز؛ لأن ذلك مما ليس يدرك بحاسة، وكذلك سائرها.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن "سمعت" خاصة يتعدى إلى مفعولين، ولا يكون الثاني إلا مما يسمع، كقولك: "سمعت زيدا يقول ذاك". ولو قلت: "سمعت زيدا يضرب" لم يجز، لأن الضرب ليس مما يسمع، فإن اقتصرت على أحد المفعولين، لم يكن إلا مما يسمع، نحو: "سمعت الحديث والكلام". ولا أراه صحيحا؛ لأن الثاني من قولنا: "سمعت زيدا يقول" جملة، والجمل لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: "ظننت"، و"علمت"، وأخواتهما. و"سمعت" ليس منها، والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته، ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع، فإن عديته إلى غير مسموع، فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد ما يسمع منه، فإذا قلت: "سمعت زيدا يقول"، ف "زيد" المفعول على تقدير حذف مضاف، أي: قول زيد، و"يقول" في موضع الحال، وبه

---

(١) شرح التسهيل – الفوزان ص/٦

علم أن المراد قوله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هل يسمعونكم إذ تدعون﴾ (١)، فالمفعول الضمير المتصل به وهو ضمير المخاطبين، وحسن ذلك بقوله: "إذ تدعون"؛ لأن به علم أن المراد دعاؤهم. فأما قوله تعالى: ﴿إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم﴾ (٢)، فلا إشكال فيه، لأن الدعاء مما يسمع.

فأما "دخلت البيت"، فقد اختلف العلماء فيه: هل هو من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد، أو من اللازم؟ **وسبب الخلاف** فيه استعماله تارة بحرف جر، وتارة بغيره، نحو: "دخلت البيت" و"دخلت إلى البيت". والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة. وإنما يتعدى بحرف الجر، نحو: "دخلت إلى البيت". وإنما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال. والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على "فعول"، نحو: "الدخول"، و"فعول" في الغالب إنما يأتي من اللازم، نحو: "القعود"، و"الجلوس"، وأن مثله وخلافه غير متعد، فـ "دخلت" مثل "غبرت"، فكما أن "غبرت" غير متعد، فكذلك "دخلت". وخلافه "خرجت"، وهو لازم أيضا. وقل ما نجد فعلا متعديا إلا وخلافه ومضاده كذلك، ألا ترى أن "تحرك" لازم وضده "سكن"، وهو كذلك؟ و"اسود" و"ابيض" كذلك.

---

(١) الشعراء: ٧٢.

(٢) فاطر:١٤.." (١)

٥٤. "كتاب المزارعة قال الشيخ - رضي الله عنه - المزارعة

شركة في الحرث وبالثاني عبر اللخمي وغيره عبر بالأول (قلت) أصلها لغة معلوم وشرعا ردها إلى نوع من الشركة وقد تقدم حد الشركة وأنها خاصة وعامة وأنها تدخل في حد الأعمية باعتبار عوض العمل وفي الأخصية باعتبار العمل وأشار الشيخ - رحمه الله - إلى أن التعبير بلفظ المزارعة فيه خلاف وذلك ظاهر ويظهر في **سبب الخلاف** ما ورد من النهي «لا يقل أحدكم زرعت وليقل حرثت» والقرآن يشهد لهذا وفي كونه نسب الحراثة للآدميين والزراعة للخالق (فإن قلت) قال ابن رشد - رحمه الله - بأن الزراعة اشتملت على حقيقة الشركة وعلى حقيقة الإجارة فكيف قال الشيخ شركة في الحرث فهلا قال شركة وإجارة في الحرث كما قاله في المغارسة في قوله جعل وإجارة وذات شركة في الأصل (قلت) وإن قلنا فيها الأمران لكن غلب عليها أحدهما فرأى الشيخ - رحمه الله - أنه غلب عليها

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٩٦/٤

حكم الشركة والإجارة تبع لها فلذا قال شركة في الحرث ويدل على ذلك أن مذهب ابن القاسم أنها لا تلزم بالقول وذلك يدل على تغليب الشركة وقال سحنون تلزم بالقول وذلك يدل على تغليب الإجارة (فإن قلت) لئن صح جوابك بهذا فهلا قال الشيخ على رأي كذا وعلى رأي كذا فيقول شركة على رأي أو إجارة على رأي مراعيا في القولين ما الغالب فيهما (قلت) لا يخلو من مسامحة ووقع لابن يونس – رحمه الله – أنه قال أراهم أنهم جعلوا إذا لم يخرج العامل إلا عمل يده أنه أجير وإن كافأ عمله ما أخرج صاحبه وإن أخرج العامل شيئا من المال بقرا أو شيئا من زريعة ولو قل وكافأ ذلك وعمل يده ما أخرج الآخر فإنهما شريكان قال والقياس أنهما سواء ولكن هم أهدى إلى الصواب قال الشيخ – رحمه الله – تقرير كون ما قالوه هو الصواب إن حقيقة الشركة مباينة لحقيقة الإجارة لأن حقيقة الشركة عدم انفراد أحدهما بإخراج المال والآخر بإخراج العمل والإجارة على عكس ذلك وحكم الشركة أن فائدتها يجب أن تكون معلومة لمستحقها بطريق نسبة الشيء." (١)

٥٥. "يزاحم ملكه إياه حق لغيره قبل عتقه لا معه قوله "كل ذي رق " (فإن قلت) كيف صح للشيخ – رضي الله عنه – الإتيان بلفظ كل في تعريفه وقد علم ما للمناطقة في ذلك لأن التعريف إنما هو للماهية من حيث هي ولا يدخل فيها عموم ولأن الحد يصدق على المحدود وجوبا ولا يصدق المحدود بصفة العموم (قلت) ولا يجاب عن الشيخ هنا – رحمه الله – بما أجيب به عن ابن الحاجب في مبادئ اللغة في قوله أما حده فكل لفظ وضع لمعنى قال بعض شراحه ذكر كلا إشارة إلى عدم الاختصاص بذكر أو أنثى مشتركا فيه أم لا معتق إلى أجل أو مكاتب إلى غير ذلك من ذي الرق وقد أجيب عن ابن الحاجب بأجوبة لا تأتي هنا وقد وقع للأبلي هنا تقييد على هذا المحل وزعم أن ذلك ليس من القضية المنحرفة وأن القضية المنحرفة خاصة بالتصديق فانظره قوله " رق " يعم من فيه شائبة رق قوله " مملوك لمعتقه " قال – رحمه الله – لقول المدونة من قال لعبد أنت حر من مالي لم يعتق عليه وإن قال سيده أنا أبيعه منك وإنما قال ذلك لأن محل العتق لا بد فيه من ملك كما يقال الطلاق لا بد فيه من محل.

(فإن قلت) هل يجري في ذلك ما قيل في المسألة المشهورة إذا قيل لرجل تتزوج فلانة فقال هو حرام هل يلزمه تحريم إذا تزوجها أم لا **وسبب الخلاف** التعليق السياقي هل يعمل عليه كاللفظي أم لا قولان وهنا إذا قال سيد العبد لرجل أبيعك هذا العبد فقال في الجواب هو حر من مالي معناه إن اشتريته

(١) شرح حدود ابن عرفة الرصاع ص/٣٩٠

فهو حر وذلك شبيه بالمسألة فمن قال بالتحريم في الأولى يقول به في الثانية ومن لم يقل هناك لم يقل هنا بل لا يقال لا يلزم التحريم أن يقال لعدم العتق لأن الشرع متشوف له (قلت) يمكن الجواب بأن التحريم جرى فيه عرف في ذلك بخلاف العتق لم يجر فيه وإن التعليق السياقي كاللفظي قال الشيخ وكذلك إذا قال لأمة أجنبي إن وطئتك فأنت حرة إن ملكها لا عتق عليه إلا أن ينوي الملك قوله " كان ملكه محصلا أو مقدرا " ليدخل به ما في المدونة وغيرها من قال لعبد إن اشتريتك أو ملكتك فأنت حر فاشتراه أو بعضه عتق عليه جميعه وقوم عليه حظ شريكه أي الملك الحقيقي والتقديري قال – رحمه الله – وقولنا لم يزاحم ملكه إياه حق لغيره قبل عتقه لقول المدونة مع غيرها ومن أعتق عبده بعد علمه أنه قتل قتيلا خطأ وقال لم أرد حمل جنايته وظننت أنها تلزم ذمته ويكون حرا حلف على ذلك ورد عتقه.

(فإن قلت) لأي شيء اقتصر على هذه." (١)

٥٦. "منهج المذهبين وسبب الخلاف بينهما

منهج المذهبين وسبب الخلاف بينهما:

١- وضع البصريون قواعد عامة مستنبطة من الجزئيات التي تتبعوها في أكثر القبائل المشهورة، التي كانت بمنأى عن المواطن التي سرى فيها اللحن، ورأوا التزام هذه القواعد، والسير عليها، بدون حيدة عنها. وتمسكوا بصواب ما ذهبوا إليه على الرغم من تعدد القبائل واختلافها اختلافا بينا في اللغات واللهجات. وشجعهم على ذلك قرب البصرة من البادية، وتمشيا مع قواعدهم أخذوا يؤولون كل ما خرج عن هذه القواعد، ولو كان مرويا عن الشعراء الموثوق بعربيتهم وبسلامة لغتهم، ويتكلفون في التخريج شططا ليوافق مذهبهم، وإذا أعجزهم التأويل قالوا: إنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أو ضرورة دعت إليها القافية، أو الوزن الشعري وأحيانا يخطئون بعض العرب المعروفين بصواب القول وصدق العروبة؛ إذا جاء في أقوالهم ما يخالف قواعدهم. وقد نشأ عن ذلك إهدارهم لكثير من الاستعمالات العربية في بعض القبائل، واعتبروه خطأ أو شاذا، مع أنه في الواقع قد يكون غير ذلك، وما هو إلا لغة أو لهجة لهذه القبائل، وأحيانا يصطنعون أبياتا من الشعر للتدليل على آرائهم، وتمشيا مع قواعدهم، وكانوا يرمون من وراء ذلك إلى تنظيم اللغة ولو بإهدار بعضها.

---

(١) شرح حدود ابن عرفة الرصاع ص/٥١٥

٢- أما الكوفيون فقد عنوا بكل ما سمعوا من شعر عربي، ورأوا احترام جميع ما ورد عن العرب، وأجازوا استعماله ولو لم يجر على تلك القواعد التي وضعها البصريون، وقد احتجوا بالشاهد الواحد، وبالشاهد المجهول قائله، وربما جعلوا من هذه الشواهد الفردية والشواذ أساسا لقواعد أخرى. قيل إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلا ويقيس عليه.

وقد كان الكوفيون أكثر رواية للشعر من البصريين، وكانوا يستنبطون بعض القواعد بالقياس النظري من غير حاجة إلى شاهد. أما البصريون فكانوا لا يستجيبون لكل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، ولهذا كانوا أصح قياسا من الكوفيين. ومن هنا نشأ خلاف بين الفريقين في كثير من الفروع النحوية.

١٥ ٤١٦." (١)

٥٧. "فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/١٥

٢٦ اسم الجنس وأنواعه. اسم الجمع. معنى القول.

٢٨ فصل: بتميز الاسم بخمس علامات: الجر، التنوين.

٢٩ أنواع التنوين: تنوين التمكين، تنوين التنكير، تنوين المقابلة.

٣٠ تنوين العوض، الكلام على تنوين "فواعل" معتل الآخر.

٣١ تنوين الترنم.

٣٣ من علامات الاسم: النداء.

٣٤ أل غير الموصولة.

٣٥ الإسناد إليه.

٣٦ فصل: ينجلي الفعل بأربع علامات: تاء الفاعل، تاء التأنيث الساكنة.

٤٠٧ ٤١٦." (١)

٥٨. "منهج المذهبين **وسبب الخلاف** بينهما:

١- وضع البصريون قواعد عامة مستنبطة من الجزئيات التي تتبعوها في أكثر القبائل المشهورة، التي كانت بمنأى عن المواطن التي سرى فيها اللحن، ورأوا التزام هذه القواعد، والسير عليها، بدون حيدة عنها. وتمسكوا بصواب ما ذهبوا إليه على الرغم من تعدد القبائل واختلافها اختلافا بينا في اللغات واللهجات. وشجعهم على ذلك قرب البصرة من البادية، وتمشيا مع قواعدهم أخذوا يؤولون كل ما خرج عن هذه القواعد، ولو كان مرويا عن الشعراء الموثوق بعربيتهم وبسلامة لغتهم، ويتكلفون في التخريج شططا ليوافق مذهبهم، وإذا أعجزهم التأويل قالوا: إنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أو ضرورة دعت إليها القافية، أو الوزن الشعري وأحيانا يخطئون بعض العرب المعروفين بصواب القول وصدق العروبة؛ إذا جاء في أقوالهم ما يخالف قواعدهم. وقد نشأ عن ذلك إهدارهم لكثير من الاستعمالات العربية في بعض القبائل، واعتبروه خطأ أو شاذا، مع أنه في الواقع قد يكون غير ذلك، وما هو إلا لغة أو لهجة لهذه القبائل، وأحيانا يصطنعون أبياتا من الشعر للتدليل على آرائهم، وتمشيا مع قواعدهم، وكانوا يرمون من وراء ذلك إلى تنظيم اللغة ولو بإهدار بعضها.

٢- أما الكوفيون فقد عنوا بكل ما سمعوا من شعر عربي، ورأوا احترام جميع ما ورد عن العرب، وأجازوا

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/٤١٥

استعماله ولو لم يجر على تلك القواعد التي وضعها البصريون، وقد احتجوا بالشاهد الواحد، وبالشاهد المجهول قائله، وربما جعلوا من هذه الشواهد الفردية والشواذ أساسا لقواعد أخرى. قيل إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلا ويقيس عليه.

وقد كان الكوفيون أكثر رواية للشعر من البصريين، وكانوا يستنبطون بعض القواعد بالقياس النظري من غير حاجة إلى شاهد. أما البصريون فكانوا لا يستجيبون لكل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، ولهذا كانوا أصح قياسا من الكوفيين. ومن هنا نشأ خلاف بين الفريقين في كثير من الفروع النحوية.." (١)

٥٩. "ينطق به ممالا. والصوت العام للجيم ليس له في العربية إلا حرف واحد، مع أنه في بعض اللهجات ينطق به مجردا من التعطيش، وفي بعضها ينطق به معطشا كل التعطيش، وفي بعضها ينطق به بين هذا وذاك١.

وثانيها: أن كثيرا من أنواع الرسم يقتصر على الرمز إلى الأصوات الهامة في الكلمة، ويغفل ما عداها، كأنواع الرسم السامي؛ إذ تغفل الرمز إلى أصوات المد الطويلة والقصيرة معا، أو إلى القصيرة وحدها٢.

وثالثها: أن أصوات اللغة -كما سبقت الإشارة إلى ذلك٣ وكما سيأتي بيانه مفصلا٤- في تطور مطرد وتغير دائم؛ فالأصوات التي تتألف منها كلمة ما، لا تجمد على حالتها القديمة، بل تتغير بتغير الأزمنة والمناطق، وتتأثر بطائفة كبيرة من العوامل الطبيعية والاجتماعية واللغوية، فأحيانا يسقط منها بعض أصواتها القديمة، وأحيانا يضاف إليها أصوات جديدة، وتارة يستبدل ببعض أصواتها أصوات أخرى، وتارة تحرف أصواتها عن مواضعها، فيختل ترتيبها القديم ... وقد ينالها أكثر من تغير واحد من هذه التغيرات، على حين أن الرسم لا يساير النطق في هذا التطور، بل يميل غالبا إلى الجمود على حالته القديمة، أو ما يقرب منها، فلا يدون الكلمة على الصورة التي انتهت إليها أصواتها، بل على الصورة التي كانت عليها من قبل، وهذا هو **منشأ الخلاف** في معظم اللغات الأوروبية الحديثة بين النطق الحالي لكثير من الكلمات وصورها في الرسم، فمعظم وجوه هذا الخلاف ترجع إلى جمود الرسم وتمثيله لصور صوتية قديمة نالها مع الزمن كثير من التغير في ألسنة الناطقين باللغة.

ومع ما للرسم من الفوائد الجليلة التي أشرنا إليها في صدر هذه

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ١/١٥

١ انظر صفحتي ٤١، ٤٢.

٢ انظر ص ٢١٩.

٣ انظر ص٢٥٠.

٤ انظر الفصل الخامس من هذا الباب.." (١)

٦٠. "صحيح أن ابن خالوية يذكر في أول كتابه، أن كل ما يورده فيه من مسائل يقصر الحكم عليها، إنما هو على حسب ما وسعه علمه، واتصلت به روايته وهو تواضع يذكر له، وأمانة يحمد بها، لكنهما فيما أرى لا يبعدان بمنهجه من مناهج أصحاب الإحصاء والحصر، ولا يخرجانه هو من زمرتهم البتة.

ولو شاء أن يجتنب مناهجهم، ويخرج حقا من جملتهم، لوجد مراغما كثيرا وسعة، ولكان حقيقا أن يتبدل مثلا باسم الكتاب اسما غيره، يطلقه عليه، ويبدأ مباحثه به، كأن يسميه مثلا: " من كلام العرب "، ثم يمضى في مطلع كل باب فيقول: " من كلام العرب كذا وكذا "، لا أن يسميه: " ليس في كلام العرب "، ويمضي فيقولها في مطلع كل باب، لا يعدل منها، ولا يمل تكرارها.

ولكنه فيما يبدو كان يريد شيئا، ويقول غيره، فلم يتطابق القول والفعل، وتم كلاهما على خلاف صاحبه، وأنه منه في واد غير الواد.

العدد ٣٩

/ صفحه ٣٠٥/

في النقد اللغوي

للأستاذ علي النجدي ناصف

-

ونعود إلى رأي الحريري في استعمال " سائر " بمعنى جميع، فهو لا يراه وهما فقط، ولا غلطا فقط، ولكن يجعل الوهم فاضحا، والغلط واضحا. وأعدل ما يقال في استعمالها بهذا المعنى أنه مختلف فيه بسبب الخلاف في الأصل الذي اشتقت الكلمة منه. فالجمهور على أنها مشتقة من السؤر بمعنى البقية، فهي بمعنى الباقي، والفارسي والجوهري يريانها مشتقة من السير، فهي بمعنى جميع. ولكل سند يستند إليه، ويحتج به.

---

(١) علم اللغة علي عبد الواحد وافي ص/٢٧٥

فمما استدل به أصحاب الرأي الأول، قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): " فضل عائشة في النساء، كفضل الثريد على سائر الطعام "، أي باقيه. وقوله أيضا (صلى الله عليه وآله وسلم) لغيلان الثقفي حين أسلم وله عشر نساء: " اختر أربعا منهن، وفارق سائرهن " أي من بقي منهن.

ومما استدل به أصحاب الرأي الآخر قول الأحوص:

فجلتها لنا لبابة لما وقذ النوم سائر الحراس (١)

وقول غيره:

ألزم العالمون حبك طرا فهو فرض في سائر الأديان." (١)

٦١. "يعيد شرحها وتفسيرها ويذكر شواهدها، كما فعل صاحب اللسان مع الكلمات الآتية: الزي أوردها في (زوي) و(زيي)، وكلمة (الأيل): الذكر من الأوعال أوردها في (أول) و(أيل)، وكلمة السنة التي أوردها تحت (سنو) و(سني) و(سنت) و(سنه)، وكذلك فعل صاحب القاموس المحيط مع كلمة القيد: السهل الانقياد التي أوردها تحت (قود) و(قيد)، والعباءة أوردها تحت (عبو) و(عبي)، والعزة وجمعها عزون تحت (عزو) و(عزي)، والكرى تحت (كرو) و(كري)، وكل هذا **بسبب الخلاف** حول أصل الحرف الذي حدث له الإعلال.

... ولم يقف الخلاف حول أصل حرف العلة (الواو أو الياء) بل امتد هذا الخلاف إلى المعتل الوسط (الأجوف) والمعتل الآخر (الناقص)، وهل الكلمة من الأجوف أو من الناقص، وقد ترتب على ذلك وضع الكلمة تحت جذرين لغويين؛ فالجوهري في الصحاح أورد كلمة الثبة بمعنى الجماعة تحت جذرين: (ثوب) و(ثبو)، وكلمة التناوح بمعنى التقابل تحت جذرين هما: (نوح) و(نحو)، وفي اللسان وردت كلمة (هات) في (هيت) و(هتو)، وكلمة الميدان في (ميد) و(مدي)، وشجر لاث؛ أي ملتف في (لوث) و(لثو).

... وهكذا أدى الخلاف حول أصل الكلمة هل هي من الأجوف أو من الناقص إلى وضعها في المعجم مرتين تحت جذرين أحدهما أجوف والآخر ناقص.." (٢)

٦٢. "٣- لا يمكن أن تعطي الدراسات الإحصائية للجذور اللغوية نتائج دقيقة محكمة في ظل تعدد الجذر اللغوي للكلمة وورودها في أكثر من موضع في المعجم كما حدث مع كلمة (بغداد) التي

---

(١) في النقد اللغوي علي النجدي ناصف ص/٩

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الأعداد (٨١ - ١٠٢) ٣٠/٢٥٥

وردت ست مرات تحت ستة جذور مختلفة، وقد نبه إلى ذلك أحد

الباحثين بقوله: إن الدراسات الإحصائية للجذور في بعض معاجم القافية كالصحاح واللسان والتاج والتي اعتمدت على ما جاء في هذه المعاجم من غير تهذيب للأصول المتداخلة لا تعد كاملة، ولا يمكن أن تعطي نتائج دقيقة؛ لكثرة ما جاء في تلك المعاجم في غير موضعه، أو جاء في موضعين أو أكثر"(٣)، كما أن نقل الكلمة من موضعها الثلاثي إلى الرباعي أو العكس يرجح كفة إحصاء جذر على جذر ويرفع من نسبته المئوية دون مبرر حقيقي إلا أن صاحب المعجم ارتأى ذلك، أو لعدم الاتفاق على الحرف الزائد في الكلمة؛ فعند الجوهري أي كلمة رباعية ثانيها (نون) أو (واو) أو (ياء) وضعها في الجذر الثلاثي حاكما بزيادة هذه الحروف الثلاثة؛ فالسنبل في (سبل) والجندل في (جدل) والصندل في (صدل) والعندل

في (عدل)، وكذلك الزوقل والكوكب والجوهر والسوملة (الفنجانة الصغيرة) في: (زقل) و(ككب) و(جهر) و(سمل)، أما البيهس والبيطر والبيهق والفيصل والصيدن والضيزن والضيون ففي: (بهس) و(بطر) و(بهق) و(فصل) و(صدن) و(ضزن) و(ضون)، وقد خالفه صاحب القاموس في كثير من ذلك؛ فالجندل عنده كجعفر في الرباعي (جندل) وكذلك الصندل في (صندل) والعنبل في (عنبل)، والعنتل في (عنتل)، وفي كثير من الأحايين يضع صاحب القاموس الكلمة في الموضعين؛ فالسنبل عنده في (سبل) و(سنبل)، والعندل في (عدل) و(عندل)، والعنصل في (عصل) و(عنصل)، وكل هذا بسبب الخلاف حول الأصلي والزائد من حروف الكلمة.

... فحروف الزيادة عند النحويين عشرة جمعت في قولهم: سألتمونيها أو أمان وتسهيل، أما عند المعجميين فإنها." (١)

٦٣. "والجميع والمذكر والمؤنث فيها على لفظ واحد وقال ثعلب إذا قلت حرا بالفتح لم تثن ولم تجمع وإذا قلت حرى أي حرثنبت وجمعت وما أحراه أن يفعل ما أحقه وحرى أن يكون كذا بمعنى عسى فعل غير متصرف وأحرى للصواب أي أحقه وأقربه إليه.

فصل الاختلاف والوهم

قوله في الدين فإن آخره حرب بفتح الحاء والراء أي حزن كذا ضبطناه بفتحهما عن كافة شيوخنا وأتقنه الجياني حربا بالسكون أي مشارة ومخاصمة كالحرب أو هلاك وسلب لماله والحرب الهلاك وبه

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الأعداد (٨١ - ١٠٢) ص٣٩/٢٥٥

سميت الحرب وحرب الرجل إذا سلب ماله وكذلك الدين سبب لهذا وقد يصح على هذا بالفتح ويرجع إلى نحو منه أي مخاصمة ومغاضبة يقال حرب الرجل إذا غضب حربا وقوله أخذناها في حرابة كذا بالحاء المهملة لكافة رواة الموطأ عن يحيي وعند ابن المشاط عن ابن وضاح خرابة بخاء معجمة الحرابة بالمهملة في كل شيء من سرقة المال وأخذه وبالخاء المعجمة تختص بسرقة الإبل فقط

وقوله في سنى أوطاس فتحرجوا أي خافوا لحرج والإثم كذا لابن ماهان والسمرقندي وللعذري والطبري فتخوفوا بمعناه وللسجزي فتحوبوا بمعناه أيضا أي خافوا الحوب وهو الإثم وقوله وعليه خميصة حريثية كذا لرواة البخاري بحاء مضمومة بعدها راء ثم ياء التصغير ثم ثاء مثلثة بعدها ياء مشددة منسوبة إلى حريث رجل من قضاعة وكذا لبعض رواة مسلم وقد ذكرنا الاختلاف فيه في حرف الجيم قوله وأنها لم تكن نبوة إلا تناسخت حتى تكون عاقبتها ملكا وستخبرون وتجربون كذا لكافتهم وعند ابن أبي جعفر وستحرمون من الحرمان وله وجه لكن الأول أوجه قوله في حديث يأجوج ومأجوج فحرز عبادي إلى الطور كذا عند أكثرهم بالراء وعند بعضهم فحوز بالواو وكلاهما بالحاء المهملة وهذا الذي صحح بعضهم ورجح وكلاهما عندي متقارب صواب لأن كل ما حوزته فقد أحرزته ورواه بعضهم حدر بالدال أي أنزلهم إلى جهته

في السلم في النهي عن بيع النخل حتى يحرز كذا للجرجاني والقابسي وعبدوس بتقديم الراء وعند الأصيلي للمروزي بتقديم الزاي وهو الوجه وكذا في كتاب مسلم وجاء في رواية النسفي على الشك في اللفظين معا ومعنى الحزر هنا إمكان خرصه وهو حزره والحزر التقدير وأما الحرز بتقديم الراء فإن صحت الرواية فيكون وجهه أنه إنما يتحفظ به ويحرز ممن يختانه غالبا عند ابتداء طيبه إذ حينئذ تكثر الرغبة فيه وقد يكون أيضا حزر تقديره وتجري خرصه

قوله في المصاحف في باب جمع القرآن وأمر بكل صحيفة أو مصحف أن يحرق كذا للمروزي بالحاء المهملة وللجماعة بالخاء المعجمة والصواب رواية المروزي قال القابسي وهو الذي أعرف ووجدتها مهملة في كتاب الأصيلي وروي عنه بعضهم الوجهين وإن رواية المروزي ما تقدم والمروى أنها أحرقت بعد أن محيت بالماء ليذهب أثرها وعينها ويكون أصون لما عساه يبقى من رسوم الخط فيها ومع التخريق والتمزيق لا يكون ذلك بل تكون مطرحة في غير مواضع الصيانة ويبقى الأشكال والداخلة **وسبب الخلاف** فيما عساه يفك من الحروف الباقية فيها وقوله في باب القضاء في العيب في الموطأ

وبه عيب من حرق كذا عند أكثر الرواة وكذا ضبطناه عن بعض شيوخنا بالحاء المهملة وسكون." (١)

٦٤. "**ومنشأ الخلاف** ناتج من عدم الفرق بين مصطلحي: الكلام والجملة. فالأصل أن بينهما فرقا، فالكلام في اصطلاح النحويين: هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها(١). وأما الجملة فهي مصطلح نحوي لعلاقة إسنادية بين اسمين أو اسم وفعل، سواء تمت الفائدة بها أو لم تتم، فهي أعم من الكلام، والكلام أخص منها(٢). وبناء على ذلك اختلفوا في خبر اسم الشرط على أقوال(٣):

الأول: أن جملتي الشرط والجواب في محل الخبر، فقوله: (كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) هو خبر اسم الشرط (من). وهو مذهب الهروي (ت ٤١٥هـ) وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) (٤). وبه أخذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى(٥).

وهذا القول – مع شهرته وتداوله في كثير من المناهج الدراسية – ضعيف مرجوح من حيث الصناعة النحوية؛ لأنه(٦):

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٧/١، وأوضح المسالك ١١/١، وشرح ابن عقيل ١٤/١، ورسالة المباحث المرضية المتعلقة ؟ (من) الشرطية (الملحق للمحقق) ص ٥٠.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٩٠، والكليات للكفوي ٣٤١، ٥٦٢، ورسالة المباحث المرضية المتعلقة ؟ (من) الشرطية (الملحق للمحقق) ص ٥٠-٥١.

(٣) ينظر تفصيل هذه الأقوال ومناقشتها في رسالة المباحث المرضية المتعلقة ؟ (من) الشرطية (الملحق للمحقق) ص ٤٣.

(٤) الأزهية ١٠٠، وشرح المفصل ٤٤/٧، ورسالة المباحث المرضية المتعلقة ؟ (من) الشرطية (الملحق للمحقق) ص ٤٣.

(٥) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (حواشي أوضح المسالك) ٢٣٠/٢.

(٦) انظر رسالة المباحث المرضية ٥٣.." (٢)

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار القاضي عياض ١٨٩/١

(٢) مشكل إعراب أحاديث الأربعين النووية وتصريفها ص/٦

٦٥. " | وأما الأمر فالبصرية على بنائه | والكوفية على إعرابه | **ومنشأ الخلاف** الاختلاف السابق في أن الإعراب أصل في الأفعال أيضا أو لا فعلى الأول هو معرب لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لبنائه | وعلى الثاني هو مبني لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لإعرابه | وربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله | والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون إنه أصل برأسه كما تقدم | فالخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصلين وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا أن نؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني في الفقه ولسلاسل الذهب للزركشي في الأصول | والاسم بعضه مبني قطعا | ثم اختلف في سبب البناء | هل هو شيء واحد أو أكثر | فذهب كثيرون إلى الثاني فمنهم من قال من أسبابه شبه الفعل المبني ومثله ب نزال و هيهات فإنهما بنيا لشبههما ب انزل وبعد في المعنى | ورد هذا طردا بلزوم بناء سقيا لك و ضربا زيدا لأنهما بمعنى الأمر و عكسا بلزوم إعراب أف و أوه لأنهما بمعنى أتضجر و أتوجع المعربين

٦٦. ________________________

٦٧. ".(١)

٦٨. " بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تقلب | والثالث وهو أضعفها أنها قبله | قال بن جني ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في يعد وبابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها | قال ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة ك ضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحه | قال الفارسي **وسبب الخلاف** لطف الأمر وغموض الحال

٦٩. ________________________

٧٠. ".(٢)

٧١. " يعود عليه ومنعه ابن معط في دام | ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر أخواتها وللإجماع | ومنعه بعضهم في ليس تشبيها ب ما وهو محجوج بالسماع | والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظرف به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسي

---

(١) همع الهوامع ٦٥/١

(٢) همع الهوامع ٧٧/١

وابن الدهان وابن عصفور جواز تقديم أخبارها ص وتقديمها إلا دام والمنفي ب ما و ليس على الأصح وفي زال وإخوته | ثالثها الأصح يجوز إن نفي بغير ما | قال درود ولن ولم | والأصح يجوز بينها و ما | وفي دام خلاف | ش يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام وليس والمنفي ب ما | أما دام فحكي الاتفاق عليها لأنها مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية | والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله | وأم المنفي ب ما غير زال وإخوته ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز | **ومنشأ الخلاف** اختلافهم في أن ما هل لها صدر الكلام أو لا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني | وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي | والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب عسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف | وقدماء البصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى ^ (ألا يوم

٧٢. ______________________

٧٣. ". (١)

٧٤. " | أم لم يصدر به نحو : ! ٢ (٢) ٢ ! [آل عمران : ٥٩] الآية | فجمله (خلقه) إلى آخره تفسير لمثل آدم | ! ٢ (٣) ٢ ! [الصف : ١٠] ثم قال : ! ٢ (٤) ٢ ! [الصف : ١١] | والقول بأن المفسرة لا محل لها من المشهور | وقال الشلوبين إنه ليس على ظاهره والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيرا له فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي وإلا فلا | ومما له موضع قوله تعالى : ^ (وعد الله الذين آمن ، ا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) ^ [المائدة : ٩] فقوله : (لهم مغفرة) في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به | ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا | وكذلك ^ (إنا كل شيء خلقناه) ^ [القمر : ٤٩] ف (خلقناه) فسر عاملا في (كل شيء) وله موضع كما للمفسر لأنه خبر لإن | وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي

---

(١) همع الهوامع ٤٢٩/١

(٢) إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب

(٣) هل أدلكم على تجارة تنجيكم

(٤) تؤمنون

وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا | وقد اختلف في جمل ألها محل أم لا **ومنشأ الخلاف** أهي مستأنفة أم لا | الأولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله : | ٩٦٨ – ٪ (حتى ماء دجلة أشكل ٪) ٪ | فقال الجمهور أنها مستأنفة فلا محل لها | وقال الزجاج وابن درستويه إنها في موضع جر بحتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل

٧٥. ________________________

٧٦. ". (١)

٧٧. " | فملك بدل من عمرو | وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو (مررت بهند رجل وبجعفر امرأة) | و منع أو حيان وقوم بدل المضمر من مثله أي من مضمر بدل بعض أو اشتمال نحنو ثلث التفاحة أكلتها إياه و (حسن الجارية أعجبتني هو) وأجازه آخرون | قال أبو حيان **ومنشأ الخلاف** هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه وعلى الثاني يجوز قال إلا أنه يحتاج إلى سماع | قال الكوفية أو كل أي لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل إذا كان منصوبا بل يحمل على التأكيد نحو رأيتك إياك | والبصريون قالوا هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو (قمت أنت) وصحح الأول ابن مالك والثاني أبو حيان | و منع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا | وأجازه الأصحاب نحو رأيت زيدا إياه | وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف قيل يجوز نحو (ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه) و (حسن الجارية أعجبني الجارية هو) | وقيل يمنع | قال أبو حيان وهو كالخلاف في إبدالهما مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه | والمبدل من اسم شرط أو اسم استفهام يقترن بأداته نحو (ما تقرأ إن نحوا وإن فقها أقرأه) وكيف زيد أصحيح أم سقيم | فإن دخت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه

٧٨. ________________________

٧٩. ". (٢)

---

(١) همع الهوامع ٣٣٢/٢

(٢) همع الهوامع ١٨٢/٣

٨٠. "وأما الأمر فالبصرية على بنائه والكوفية على إعرابه **ومنشأ الخلاف** الاختلاف السابق في أن الإعراب أصل في الأفعال أيضا أو لا فعلى الأول هو معرب لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لإعرابه وربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون إنه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصلين وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا أن نؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني في الفقه ولسلاسل الذهب للزركشي في الأصول والاسم بعضه مبني قطعا ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثيرون إلى الثاني فمنهم من قال من أسبابه شبه الفعل المبني ومثله ب نزال وهيهات فإنهما بنيا لشبههما ب انزل وبعد في المعنى ورد هذا طردا بلزوم بناء سقيا لك وضربا زيدا لأنهما بمعنى الأمر وعكسا بلزوم إعراب أف وأوه لأنهما بمعنى أتضجر وأتوجع المعربين." (١)

٨١. "بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تقلب والثالث وهو أضعفها أنها قبله قال بن جني ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في يعد وبابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة ك ضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحه قال الفارسي **وسبب الخلاف** لطف الأمر وغموض الحال." (٢)

٨٢. "يعود عليه ومنعه ابن معط في دام ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر أخواتها وللإجماع ومنعه بعضهم في ليس تشبيها ب ما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظرف به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور

جواز تقديم أخبارها

ص وتقديمها إلا دام والمنفي ب ما وليس على الأصح وفي زال وإخوته ثالثها الأصح يجوز إن نفي بغير ما قال درود ولن ولم والأصح يجوز بينها وما وفي دام خلاف ش يجوز تقديم أخبار هذا الباب

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الجَلَال السُّيُوطي ١/٦٥

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الجَلَال السُّيُوطي ١/٧٧

على الأفعال إلا دام وليس والمنفي ب ما أما دام فحكي الاتفاق عليها لأنها مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله وأم المنفي ب ما غير زال وإخوته ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز **ومنشأ الخلاف** اختلافهم في أن ما هل لها صدر الكلام أو لا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب عسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقدماء البصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى (ألا يوم." (١)

٨٣. "أم لم يصدر به نحو: ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية فجمله (خلقه) إلى آخره تفسير لمثل آدم ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم﴾ [الصف: ١٠] ثم قال: ﴿تؤمنون﴾ [الصف: ١١] والقول بأن المفسرة لا محل لها من المشهور وقال الشلوبين إنه ليس على ظاهره والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيرا له فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي وإلا فلا ومما له موضع قوله تعالى: ﴿وعد الله الذين آمن ، اوعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ [المائدة: ٩] فقوله: (لهم مغفرة) في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا وكذلك ﴿إنا كل شيء خلقناه﴾ [القمر: ٤٩] ف (خلقناه) فسر عاملا في (كل شيء) وله موضع كما للمفسر لأنه خبر لإن وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف في جمل ألها محل أم لا **ومنشأ الخلاف** أهي مستأنفة أم لا الأولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله: ٩٦٨ –

(حتى ماء دجلة أشكل ...)

فقال الجمهور أنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه إنها في موضع جر بحتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل." (٢)

٨٤. "فملك بدل من عمرو وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو (مررت بهند رجل وبجعفر امرأة) ومنع

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الجَلَال السُّيُوطي ٤٢٩/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الجَلَال السُّيُوطي ٣٣٢/٢

أو حيان وقوم بدل المضمر من مثله أي من مضمر بدل بعض أو اشتمال نحو ثلث التفاحة أكلتها إياه و (حسن الجارية أعجبتني هو) وأجازه آخرون قال أبو حيان **ومنشأ الخلاف** هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه وعلى الثاني يجوز قال إلا أنه يحتاج إلى سماع قال الكوفية أو كل أي لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل إذا كان منصوبا بل يحمل على التأكيد نحو رأيتك إياك والبصريون قالوا هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو (قمت أنت) وصحح الأول ابن مالك والثاني أبو حيان ومنع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو رأيت زيدا إياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف قيل يجوز نحو (ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه) و (حسن الجارية أعجبني الجارية هو) وقيل يمنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في إبدالهما مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه والمبدل من اسم شرط أو اسم استفهام يقترن بأداته نحو (ما تقرأ إن نحوا وإن فقها أقرأه) وكيف زيد أصحيح أم سقيم فإن دخت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه." (١)

٨٥. " وأما الأمر فالبصرية على بنائه والكوفية على إعرابه **ومنشأ الخلاف** الاختلاف السابق في أن الإعراب أصل في الأفعال أيضا أو لا فعلى الأول هو معرب لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لإعرابه وربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون إنه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصلين وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا أن نؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني في الفقه ولسلاسل الذهب للزركشي في الأصول والاسم بعضه مبني قطعا ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثيرون إلى الثاني فمنهم من قال من أسبابه شبه الفعل المبني ومثله ب نزال و هيهات فإنهما بنيا لشبههما ب انزل وبعد في المعنى ورد هذا طردا بلزوم بناء سقيا لك و ضربا زيدا لأنهما بمعنى الأمر و عكسا بلزوم إعراب أف و أوه لأنهما بمعنى أتضجر و أتوجع المعربين

٨٦. ________________

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الجَلَال السُّيُوطي ١٨٢/٣

.٨٧ ". (١)

.٨٨ " بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تقلب والثالث وهو أضعفها أنها قبله قال بن جني ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في يعد وبابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة ك ضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحه قال الفارسي **وسبب الخلاف** لطف الأمر وغموض الحال

.٨٩ ________________

.٩٠ ". (٢)

.٩١ " يعود عليه ومنعه ابن معط في دام ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر أخواتها وللإجماع ومنعه بعضهم في ليس تشبيها ب ما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور جواز تقديم أخبارها ص وتقديمها إلا دام والمنفي ب ما و ليس على الأصح وفي زال وإخوته ثالثها الأصح يجوز إن نفي بغير ما قال درود ولن ولم والأصح يجوز بينها و ما وفي دام خلاف ش يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام وليس والمنفي ب ما أما دام فحكي الاتفاق عليها لأنها مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله وأم المنفي ب ما غير زال وإخوته ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز **ومنشأ الخلاف** اختلافهم في أن ما هل لها صدر الكلام أو لا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب عسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقدماء البصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى (ألا يوم

.٩٢ ________________

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٦٥/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٧/١

٩٣. ". (١)

٩٤. " أم لم يصدر به نحو : ! (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب) ! [آل عمران : ٥٩] الآية فجمله (خلقه) إلى آخره تفسير لمثل آدم ! (هل أدلكم على تجارة تنجيكم) ! [الصف : ١٠] ثم قال : ! (تؤمنون) ! [الصف : ١١] والقول بأن المفسرة لا محل لها من المشهور وقال الشلوبين إنه ليس على ظاهره والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيرا له فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي وإلا فلا ومما له موضع قوله تعالى : (وعد الله الذين آمن ، ا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) [المائدة : ٩] فقوله : (لهم مغفرة) في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا وكذلك (إنا كل شيء خلقناه) [القمر : ٤٩] ف (خلقناه) فسر عاملا في (كل شيء) وله موضع كما للمفسر لأنه خبر لإن وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف في جمل ألها محل أم لا **ومنشأ الخلاف** أهي مستأنفة أم لا الأولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله : ٩٦٨ - (حتى ماء دجلة أشكل **) فقال الجمهور أنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه إنها في موضع جر بحتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل

٩٥. ________________________

٩٦. ". (٢)

٩٧. " فملك بدل من عمرو وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو (مررت بهند رجل وبجعفر امرأة) و منع أبو حيان وقوم بدل المضمر من مثله أي من مضمر بدل بعض أو اشتمال نحنو ثلث التفاحة أكلتها إياه و (حسن الجارية أعجبتني هو) وأجازه آخرون قال أبو حيان **ومنشأ الخلاف** هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه وعلى الثاني يجوز قال إلا أنه يحتاج إلى سماع قال الكوفية أو كل أي لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل إذا كان منصوبا بل يحمل على التأكيد نحو رأيتك إياك والبصريون قالوا هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو (قمت أنت) وصحح الأول ابن مالك والثاني أبو حيان

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٢٩/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٣٢/٢

و منع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو رأيت زيدا إياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف قيل يجوز نحو (ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه) و (حسن الجارية أعجبني الجارية هو) وقيل يمنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في إبدالهما مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه والمبدل من اسم شرط أو اسم استفهام يقترن بأداته نحو (ما تقرأ إن نحوا وإن فقها أقرأه) وكيف زيد أصحيح أم سقيم فإن دخت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه

٩٨. ______________________

٩٩. ". (١)

١٠٠. "

١٠١. "فريضة الحج، ثم يلحق بالشام بيد أن الأحوال السياسية فيه لم تكن بأسعد حالا ولا أهدأ بالا من بلاد الأندلس، فقد كانت البلاد الشامية في فتن وحروب دامية بين الصلبين والتتار من جهة، وبين الدولة الأيوبية التي دب الخلاف فيها بعد موت صلاح الدين **بسبب النزاع** بين أبنائه الثلاثة وأخيه على السلطة من جهة أخرى.

ويظل ابن مالك يطوف بالبلاد الشامية وينتقل بين حواضرها: دمشق، وحلب، وحماة، وبعلبك، ويستقر به المطاف في دمشق، على ما ذكره الرواة، فقد ذكر ابن الجزري أنه قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب فنزل فيها وفي حماة، واخذ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق مستوطنا.

ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكي المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن المشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٨٢/٣

الصفدي عنه: "إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي".

وذكر نحو قول الصفدي هذا ابن عساكر والسيوطي، وزاد." (١)

١٠٢. "ثم اعلم أن المحقق التفتازاني قال في المطول والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية لأنا إذا قلنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له. ومفهوم القضية أن الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أي على هذا المفهوم أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين طلوع الشمس للواقع وكذبها بعدمها أي بعدم تلك المطابقة وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها انتهى.

وغرض المحقق من هذا التحقيق الأنيق بيان أن **منشأ النزاع** والخلاف هو الاختلاف في المفهوم يعني أن مفهوم الشرطية عند أهل العربية غير ما هو مفهومها عند المنطقيين ولو كان مفهومها واحدا عندهما لما وقع النزاع والخلاف. ولكن لا يخفى على من له أدنى مسكة أن النحويين الباحثين عن كلم المجازاة بأنها تدل على سببية الأول ومسببية الثاني كيف يكون عندهم مفهوم قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود إن الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس من غير ملاحظة السببية والمسببية قيل النزاع بينهما لفظي فإن نظر أهل العربية على محاورة العرب وهم إذا قالوا إن دخلت الدار فأنت طالق مثلا لا يرومون به مجرد الإخبار بالاتصال لزوما أو اتفاقا بل إنما يرومون به مجرد إيقاع الطلاق وقت الدخول.

فالمقصود عندهم أن الحكم في الجزاء مقيد بذلك الوقت بخلاف المنطقيين فإن غرضهم يتعلق بنظم القياس وهو لا يمكن إلا باعتبار الحكم الاتصالي بين النسبتين. ولا يخفى أن هذا إنما يتم في الشرطيات التي تواليها إنشاءات بحسب العرف كسائر ألفاظ العقود التي يقصد بها حصول المعنى الشرعي كالبيع والشراء والنكاح وليس الكلام فيها بل فيما قصد به مجرد الإخبار كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يمكن قياس هذا على تلك الوجود الفارق. وقد يقال إن قول أهل العربية هذا مقصور في تلك الشرطيات خاصة لا في جميعها. وأصحاب المنطق لم يخالفوهم فيها. ولقائل أن يقول

---

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك برهان الدين ابن القيم ١٢/١

لا نسلم أن الشرطية التي تاليها إنشاء فيها حكم حتى يقال إنه في الجزاء أو بين المقدم والتالي لانتفاء الحكاية وإنما الكلام فيما فيه حكم فافهم.

القضية البسيطة: هي القضية التي تكون حقيقتها ملتئمة من الإيجاب أو السلب مثل كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة.

القضية المركبة: هي القضية التي تكون حقيقتها ملتئمة من الإيجاب والسلب معا مثل كل إنسان كاتب لا دائما أي لا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل. والعبرة في." (١)

١٠٣. "" صفحة رقم ٥٩ "

ثم اعلم أن المحقق التفتازاني قال في المطول والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية لأنا إذا قلنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له . ومفهوم القضية أن الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أي على هذا المفهوم أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين طلوع الشمس للواقع وكذبها بعدمها أي بعدم تلك المطابقة وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها انتهى .

وغرض المحقق من هذا التحقيق الأنيق بيان أن منشأ النزاع والخلاف هو الاختلاف في المفهوم يعني أن مفهوم الشرطية عند أهل العربية غير ما هو مفهومها عند المنطقيين ولو كان مفهومها واحدا عندهما لما وقع النزاع والخلاف . ولكن لا يخفى على من له أدنى مسكة أن النحويين الباحثين عن كلم المجازاة بأنها تدل على سببية الأول ومسببية الثاني كيف يكون عندهم مفهوم قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود إن الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس من غير ملاحظة السببية والمسببية قيل النزاع بينهما لفظي فإن نظر أهل العربية على محاورة العرب وهم إذا قالوا إن دخلت الدار فأنت طالق مثلا لا يرومون به مجرد الإخبار بالاتصال لزوما أو اتفاقا

---

(١) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الأحمد نكري ٥٩/٣

بل إنما يرومون به مجرد إيقاع الطلاق وقت الدخول .
فالمقصود عندهم أن الحكم في الجزاء مقيد بذلك الوقت بخلاف المنطقيين فإن غرضهم يتعلق بنظم القياس وهو لا يمكن إلا باعتبار الحكم الاتصالي بين النسبتين .
ولا يخفى أن هذا إنما يتم في الشرطيات التي تواليها إنشاءات بحسب العرف كسائر ألفاظ العقود التي يقصد بها حصول المعنى الشرعي كالبيع والشراء والنكاح وليس الكلام فيها بل فيما قصد به مجرد الإخبار كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يمكن قياس هذا على تلك الوجود الفارق . وقد يقال إن قول أهل العربية هذا مقصور في تلك الشرطيات خاصة لا في جميعها . وأصحاب المنطق لم يخالفوهم فيها .
ولقائل أن يقول لا نسلم أن الشرطية التي تاليها إنشاء فيها حكم حتى يقال إنه في الجزاء أو بين المقدم والتالي لانتفاء الحكاية وإنما الكلام فيما فيه حكم فافهم .
القضية البسيطة : هي القضية التي تكون حقيقتها ملتئمة من الإيجاب أو السلب مثل كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة .
القضية المركبة : هي القضية التي تكون حقيقتها ملتئمة من الإيجاب والسلب معا مثل كل إنسان كاتب لا دائما أي لا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل . والعبرة في." (١)

---

(١) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٥٩/٣